

# التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية 2012

الاجتماع العالمي المعني  
بالتعليم للجميع

21 - 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

# المحتويات

4	المقدمة
6	الوضع الراهن
6	1. نظرة عامة حول التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع
6	2. الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
7	3. تعميم التعليم الابتدائي
9	4. التعلم والمهارات للصغار والراشدين
10	5. محو أمية الكبار
11	6. أوجه التفاوت بين الجنسين
12	7. نوعية التعليم
13	8. ملخص عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع
14	تسريع التقدّم نحو 2015
14	1. الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة
15	2. تعميم التعليم الابتدائي
15	3. التعلم والمهارات للشباب والكبار
17	4. محو أمية الكبار
18	5. التفاوت بين الجنسين
14	6. نوعية التعليم
25	التحضير لما بعد العام 2015
29	الخاتمة
30	المرفقات

## قائمة الرسومات البيانية والأطر

### الرسومات البيانية

- 6 الرسم البياني 1: نسبة القيد الإجمالي بالتعليم قبل الابتدائي (%)
- 8 الرسم البياني 2: نسبة القيد الصافي المعدلة في التعليم الابتدائي (%)
- 8 الرسم البياني 3: عدد الأطفال خارج المدرسة، (بالألف)
- 10 الرسم البياني 4: إجمالي معدل القيد في التعليم الثانوي (%)
- 11 الرسم البياني 5: عدد السكان الأميين 2005 - 2010 (بالألف)

### الأطر

- 16 إطار 1: مكتب اليونسكو للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني - العراق
- 17 إطار 2: الحملة الوطنية لمحو الأمية والنهضة في مصر
- 18 إطار 3: برامج محو الأمية في مكتب اليونسكو في العراق
- 21 إطار 4: برنامج مكتب جودة التعليم في القاهرة: دعم جودة التعليم من خلال المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ للمرحلة الانتقالية في مصر وليبيا
- 22 إطار 5: برنامج مكتب العراق حول جودة التعليم

## المقدمة

على الرغم من القواسم المشتركة المتعددة بين الدول العربية، تعتبر الفروقات ما بين دول المنطقة العربية بحد ذاتها أكبر من تلك المسجلة ما بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى في بعض الجوانب. فعلى سبيل المثال، تملك بعض الدول العربية احتياطياً كبيراً من النفط بينما لا تملك دول أخرى أيّاً من هذه الاحتياطيات. وينعم بعض هذه الدول بوفرة المواد المائية بينما يعاني البعض الآخر من ندرتها. هذا وقد أصبح قطاع الخدمات القطاع الأهم في عدد من الدول العربية فيما لا يزال قطاع الزراعة يشغل جزء مهم في اقتصاد دول أخرى. كما وتختلف دول المنطقة بشكل كبير من حيث الحجم السكاني والنمو السكاني والدخل الفردي.

ووصف التقدم المذهل في مستويات التعليم في المنطقة العربية بأسرع تقدّم محرز في العالم خلال تسعينيات القرن العشرين. وقد ترافق هذا التقدم مع تقليص تدريجيّ للفجوة بين الجنسين في التعليم النظامي في العديد من الدول. وقد أبرز هذا التقدّم، وإن كان مدهشاً، إشكالية نوعية أكبر في المنطقة.

هذا وقد ضاعفت أوجه قصور الأنظمة التعليمية في الدول العربية من التحدي الكبير في تلبية احتياجات الاقتصاديات الحديثة. ونظراً إلى الفروقات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة بين دول الخليج وسائر دول المنطقة، يّضح أنّ المشاكل وحلولها تختلف بشكل جذري من دولة إلى أخرى. غير أنّ عدداً متزايداً من شباب المنطقة في العموم يواجه تناقصاً في الفرص. ويعود ذلك جزئياً إلى عدم تلائم المهارات التي تنتجها الأنظمة التعليمية مع متطلبات سوق العمل. أمّا البعد الثاني لهذه المشكلة فهو عجز النمو الاقتصادي عن مجاراة النمو السكاني؛ فاقتصاديات دول المنطقة وبالأخص في الدول غير المنتجة للنفط لا تشهد نمواً.

وقد جرى تصنيف هذه الحالة حديثاً كإحدى العوامل التي أدت إلى الثورات الاجتماعية خلال الربيع العربي. قدّرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة عند الشباب بـ26 بالمئة في العام 2011. ولقد كان الشباب في قلب الثورات الاجتماعية في تونس ومصر كما أنهم احتشدوا في أنحاء دول المنطقة للتعبير عن إرادتهم بالتغيير. وفي حين لم يحدث الربيع العربي تغييراً في نظام الحكم إلا في أربع دول فقط منذ بداية العام 2012، إلا أنّ الثورات الاجتماعية قد امتدّت إلى معظم دول المنطقة حيث كان عاملاً بطلاة الشباب وعيوب الأنظمة التعليمية من عوامل هذه الثورات المتجلية في جميع النواحي.

وفي هذه الدول الأربع، أي تونس ومصر وليبيا واليمن، كانت التغيّرات كبيرة جداً بحيث أنها جعلت من المراجعة الكاملة للأنظمة التعليمية أولوية سياسية. ولن يؤثر هذا التغيير فقط على المناهج التعليمية في المدارس، بما فيها مناهج التربية المدنية والتعليم الديني والتاريخ، بل سيؤثر أيضاً على إدارة الأنظمة التعليمية فضلاً عن المقاربات التعليمية داخل الصف. ويمكن تكييف هذا التغيير في الوقائع في دول أخرى في المنطقة تعاني من وطأة التوترات الاجتماعية وتشهد دعوات إلى التغيير.

وفيما يتعلق بالتحديات الأساسية التي تواجهها المنطقة، تعاني الأكثرية الساحقة من الأنظمة التعليمية من العيوب التي تتعلق بالحوكمة والمعلمين. وهنا تضطلع وزارات التربية بأدوار مركزية بالغة الأهمية غير أنها تفتقر في معظم الأحيان إلى القدرة التحليلية والمنهجية للتعلّم والتأقلم استناداً إلى نتائج أنظمتها. ومن جهة موازية، يعتبر التعليم في المنطقة ذو طابع بيداغوجي للغاية ويعتمد على توجيه المعلم بشكل خاص ولا يفضي إلى تنمية التفكير النقدي لدى المتعلمين. وبالإضافة إلى ذلك، يفاقم نقص الموارد المالية والأجور اللائقة والتطوير الوظيفي من النقص في الكوادر التعليمية في المنطقة.

فهذان هما البعدان الأساسيان اللذان يؤثران سلباً على التعليم الجيد الذي يعتبر ضرورياً من أجل تأمين النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام تلبية حاجات القرائية والتعلم مدى الحياة الأساسية في تلك الدول. وتعتبر المهارات، مثل التفكير النقدي وحلّ المشكلات فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية، ضرورية بالنسبة إلى سوق العمل.

وكما ذكرنا سابقاً، أتى الربيع العربي نتيجة الإحباط الذي أصاب فئة الشباب (ثلث السكان العرب هم ما دون سن الخامسة عشر) التي ستشكل الجيل المقبل. فالاستثمار في إصلاح التعليم اليوم لدعم المواطنة المسؤولة هو ما سيشقّ الطريق نحو تحقيق التغيير الإيجابي في المنطقة العربية.

## الوضع الراهن

### 1. نظرة عامة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع

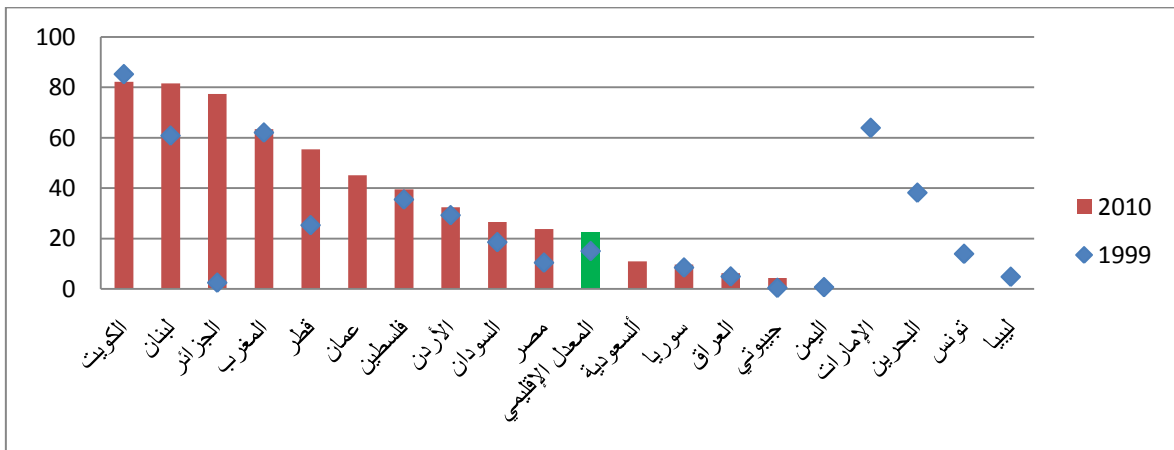
يواجه تحقيق أهداف التعليم للجميع في المنطقة العربية تحديات شتى، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز فيما يتعلق بالولوج إلى التعليم الابتدائي والمشاركة فيه منذ منتدى دكاك 2000، ما زالت هناك أعداد كبيرة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومن الأميين لدى الكبار الذين لا يستفيدون من التعليم. وبالفعل، حققت المنطقة تقدماً هائلاً في مجالات عدّة متعلّقة بأهداف التعليم للجميع السنة. فقد أنجز تقدم كبير في توسيع فرص الولوج إلى التعليم فضلاً عن الزيادة الهامة في معدلات الالتحاق بجميع مستويات التعليم. كما بدأت بعض الدول العربية بسدّ الفجوة بين الجنسين في التعليم النظامي تدريجياً على الرغم من استمرار فجوة مهمة بين الجنسين في ما يتعلّق بمحو أمية الكبار. وهناك العديد من المناطق الريفية التي تستوجب العمل الفوري. غير أنّ النوعية والإنصاف ما زالا يشكلان الأولوية بالنسبة إلى صانعي القرار. بالإضافة إلى ذلك يزداد طلب الأجيال الجديدة على التعليم بشكل كبير.

### 2. الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

*"توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً"*

تشير الأدلة العلمية إلى وجود روابط بين المشاركة في برامج الطفولة المبكرة والالتحاق بالتعليم الابتدائي وتحصيل نتائج أفضل في السنوات الدراسية الأولى، خاصة لدى الأطفال المحرومين. وفي معظم الدول العربية ثمة أنظمة تربوية تعنى بالتعليم قبل الابتدائي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات. وفي العام 2010، التحق أكثر من 3.9 مليون طفل في العالم العربي بالتعليم ما قبل الابتدائي، وبالتالي يكون معدّل القيد قد ارتفع بنسبة 62% منذ العام 1999 علماً أنّ نسبة الفتيات قد بلغت 47%. غير أنّ الفوارق الإقليمية من حيث تغطية التعليم قبل الابتدائي كبيرة وواضحة. فمن بين البلدان التي تتوافر فيها البيانات، تخطى معدل القيد الإجمالي نسبة الـ50% في الكويت ولبنان والجزائر والمغرب وقطر ولكنه لم يتخط الـ10% في سوريا والعراق وجيبوتي واليمن.

#### الرسم البياني 1: نسبة القيد الإجمالي بالتعليم قبل الابتدائي (%)



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، 2012

ولقد اختبرت معظم الدول في المنطقة التي تتوافر لديها البيانات ارتفاعاً في معدل القيد الإجمالي في التعليم قبل الابتدائي خلال فترة ما بعد داکار، حيث سجلت كل من الجزائر وعمان وقطر ولبنان ومصر ارتفاعاً قدره 10 نقاط مئوية أو أكثر، فيما شهدت الكويت تراجعاً.

هذا وقد أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً في سدّ الهوة بين الجنسين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي. فقد ارتفع معدل مؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0.77 في العام 1999 إلى 0.94 في العام 2010. ولا يزال هذا المعدل منخفض بشكل خاص في المرحلة التعليمية هذه في المغرب (0.72) على الرغم من التقدّم البارز المحرز.

وكما ورد في بيانات العام 2010، حصل جميع معلمي مرحلة التعليم قبل الابتدائي على بعض التدريب التربويّ في كل من جيبوتي والأردن والكويت والمغرب وعمان وفلسطين والإمارات العربية المتحدة. ومن جهة أخرى تشير البيانات إلى أنّ نصف مدرّسي هذه المرحلة في البحرين قد تلقوا تدريباً تربوياً مقابل الثلثين في السودان.

### 3. تعميم التعليم الابتدائي

*"العمل على تمكين جميع الأطفال بحلول عام 2015 من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، ومن إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وعلى أطفال الأقليات الإثنية"*

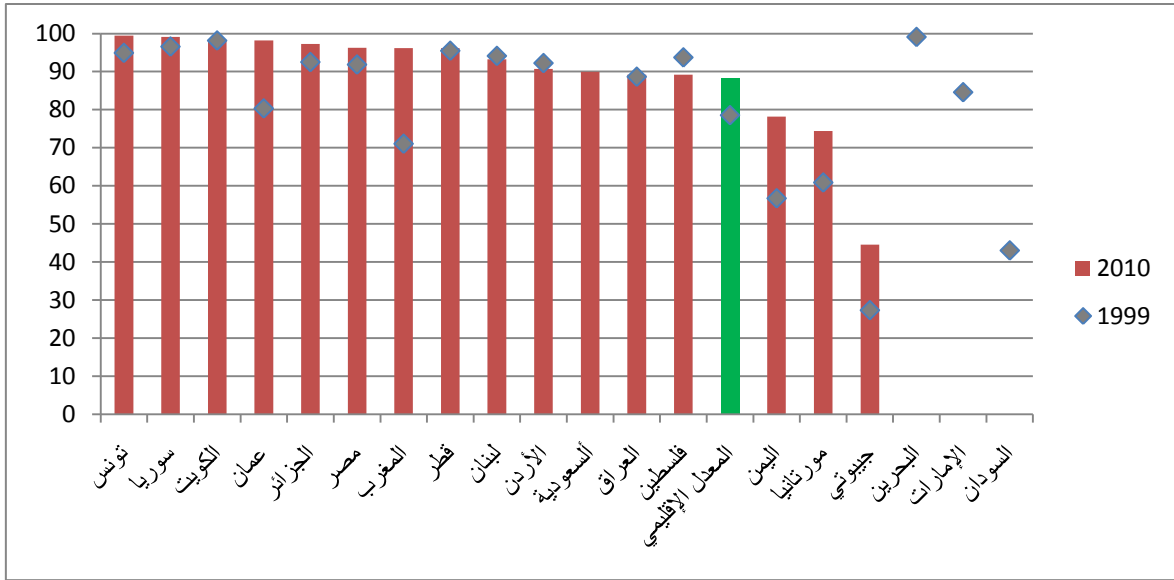
في العام 2010، وصل عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي في المنطقة العربية إلى 42 مليون طفل مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 19% منذ العام 1999. وبالتالي يكون قد التحق 7 ملايين تلميذ إضافي تقريباً بالتعليم الابتدائي. ووصلت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي إلى 47% من العدد الإجمالي في المنطقة.

وفي الإجمال، التحق 88% من الأطفال في سنّ التعليم الابتدائي بالمدرسة. وتحاول دول عدّة الوصول إلى تعميم الالتحاق بالتعليم عبر تحقيق نسبة 95% أو أكثر من إجمالي القيد الصافي المعدل<sup>1</sup>؛ وهذه الدول هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وعمان وقطر وتونس وسوريا. ومن جهة أخرى، تواجه الأنظمة التعليمية في بعض الدول التي تتوفر على بيانات مثل جيبوتي وموريتانيا واليمن تحديات كبيرة من حيث معدلات القيد التي لا تزال أقل من المعدل الإقليمي.

هذا وقد حقق كلّ من المغرب وعمان نقلة نوعية ملحوظة مع الانتقال من نسب قيد منخفضة في الفترة التي سبقت منتدى داکار إلى نسب قريبة من تعميم القيد في العام 2010. ومع أنّ كل من جيبوتي وموريتانيا واليمن قد حققوا تقدماً بنسب تتراوح بين 14 و 21 نقطة مئوية في معدل القيد الصافي، إلا أنّ هذه الدول ما زالت بعيدة عن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. وأتى التقدّم الخجول المحرز في الشرق الأوسط نتيجة تدهور معدلات القيد في الدول التي تعاني من النزاعات. وبالفعل، انخفضت معدلات القيد بأكثر من 5 نقاط مئوية في فلسطين منذ العام 1999 بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر، كما استمر الوضع على حاله في العراق.

<sup>1</sup> تنظر نسبة القيد الصافي المعدلة إلى الأطفال في سن التعليم الابتدائي الملتحقين بالتعليم الابتدائي أو الثانوي

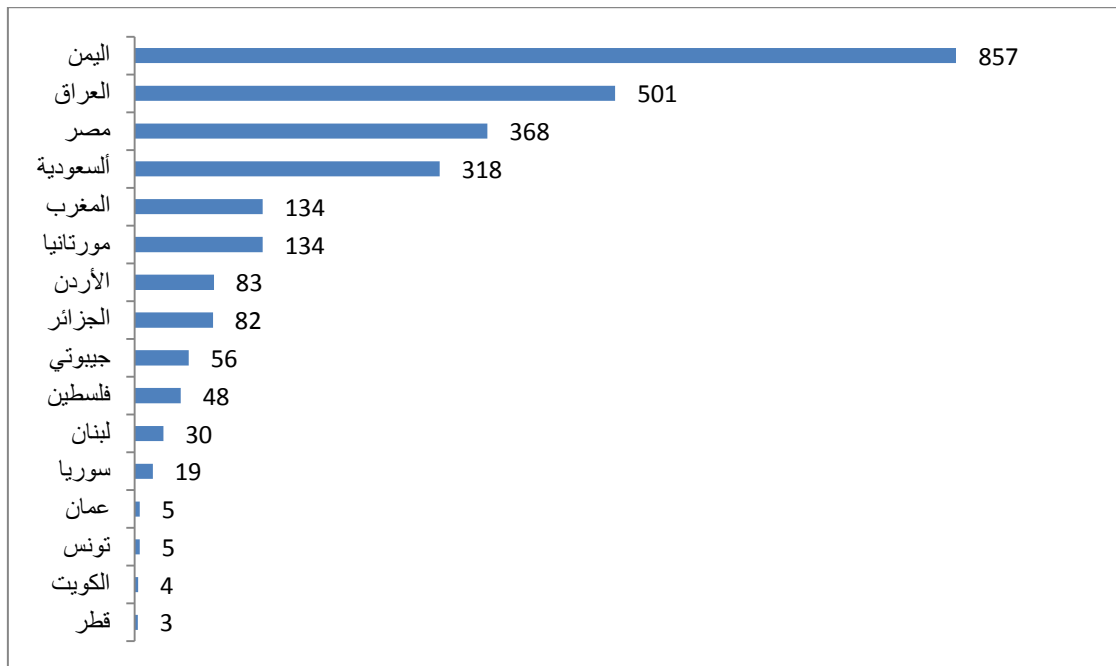
## الرسم البياني 2: نسبة القيد الصافي المعدلة في التعليم الابتدائي (%)



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، 2012

ومن أجل التوصل إلى تعميم التعليم الابتدائي، ما زال على الدول العربية أن تلحق أكثر من 5 ملايين طفل في سنّ التعليم الابتدائي بالمدارس، و61% منهم من الفتيات. وعلى الرغم من انخفاض هذا الرقم بمعدل الثلث منذ العام 1999 (أي أكثر من 3 ملايين طفل)، ما زال على بعض الدول العربية بذل جهود حثيثة من أجل تحقيق هذا الهدف قبل العام 2015. وتشير الوقائع إلى أنّ نصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في خمس دول هي مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن.

## الرسم البياني 3: عدد الأطفال خارج المدرسة، (بالألف)



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، 2012



تشكل الفتيات أكثر من ثلاث أطفال خارج المدرسة من أصل أربعة في العراق وعمان وسوريا؛ أما في الجزائر واليمن فقد بلغت هذه النسبة حوالى الثلثين. ويتأثر عدم التحاق الفتيات بالتعليم بالعوامل الدينية والإثنية والجغرافية والأمنية (خاصة في الدول التي هي في مرحلة ما بعد النزاع). ولكن حين تلتحق الفتاة بالمدرسة، فهي غالباً ما تبقى فيها فترة أطول من الفتيان كما أنها بالإجمال تنهي دراستها الابتدائية. ويشير مؤشر التكافؤ بين الجنسين لدى التلاميذ الذين يدخلون الصف الأول ويصلون إلى الصف الابتدائي الأخير (أي معدّل البقاء إلى الصف الأخير) إلى التكافؤ بين الفتيات والفتيان، ويفوق عدد الفتيات عن الفتيان من هذه الناحية في العديد من البلدان.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة البقاء في المدرسة بوتيرة ثابتة منذ العام 1999، ما زالت نسب التسرب المدرسي مرتفعة في جيبوتي وموريتانيا والمغرب والسودان حيث بلغت نسب التسرب من التعليم الابتدائي 36% و29% و9% و9% على التوالي. ومن جهة أخرى، نجحت دول أخرى مثل الجزائر والكويت وفلسطين وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة بالاستبقاء على نسبة مرتفعة جداً من تلاميذها حتى الصفّ الابتدائي الأخير.

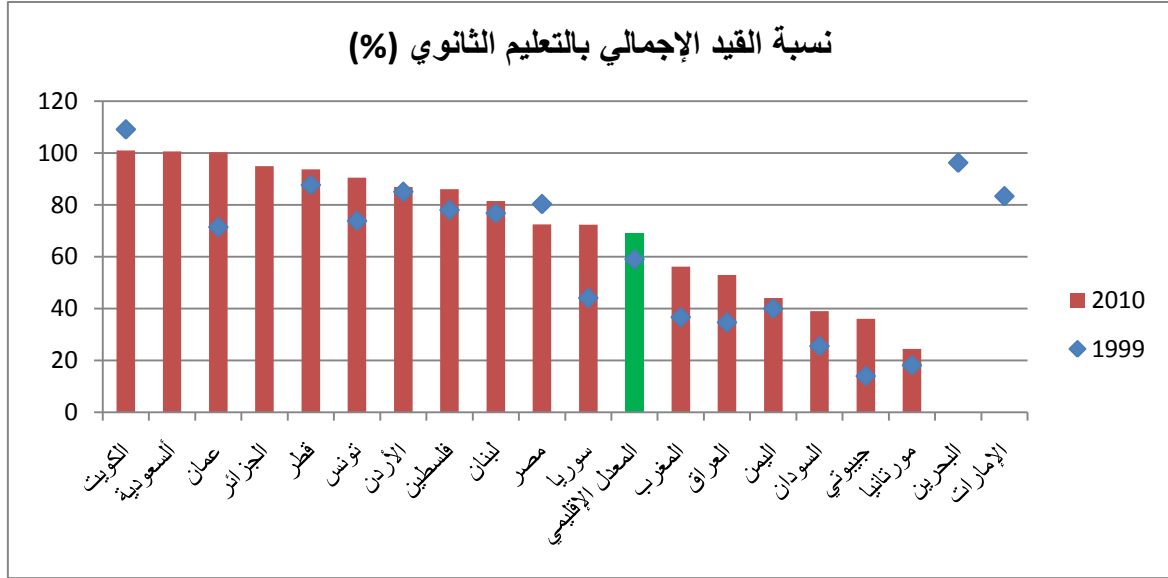
#### 4. التعلّم والمهارات للصغار والراشدين

*"ضمان تلبية حاجات التعلّم للشباب والراشدين كافة من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة."*

ما زال رصد تحقيق الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع يواجه تحديات منهجية، لا سيما من ناحية محدودية الحصول على المعلومات المتعلقة بمشاركة الشباب والراشدين في برامج التعليم غير النظامي. هنالك عدد كبير من الأنشطة التعليمية مخصصة للشباب في البلدان العربية على الرغم من أنّ مدى توافق العرض مع الطلب ما زال مجهولاً.

وبحسب البيانات الرسمية حول التعليم النظامي، يصل معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي (المستويات الثانوية الدنيا والعليا) إلى 69% (إجمالي معدّل القيد). وما زالت دول كثيرة بعيدة عن تحقيق هذا المستوى المتوسط بما فيها موريتانيا وجيبوتي والسودان واليمن والعراق والمغرب حيث يتراوح إجمالي معدّل القيد بين 24 و56%. ومن جهة أخرى، تسجّل الكويت والمملكة العربية السعودية وعمان والجزائر وقطر وتونس معدّلات قيد مرتفعة تتخطى الـ90%. فقد أحرزت كل من عمان وتونس تقدماً ملحوظاً منذ المنتدى العالمي التربوي الذي عقد في داكار. وينطبق هذا أيضاً على سوريا والمغرب والعراق وجيبوتي، على الرغم من أنّ مستوى مشاركة الشباب الحالي ما زال متدنياً.

## الرسم البياني 4: إجمالي معدل القيد في التعليم الثانوي (%)



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، 2012

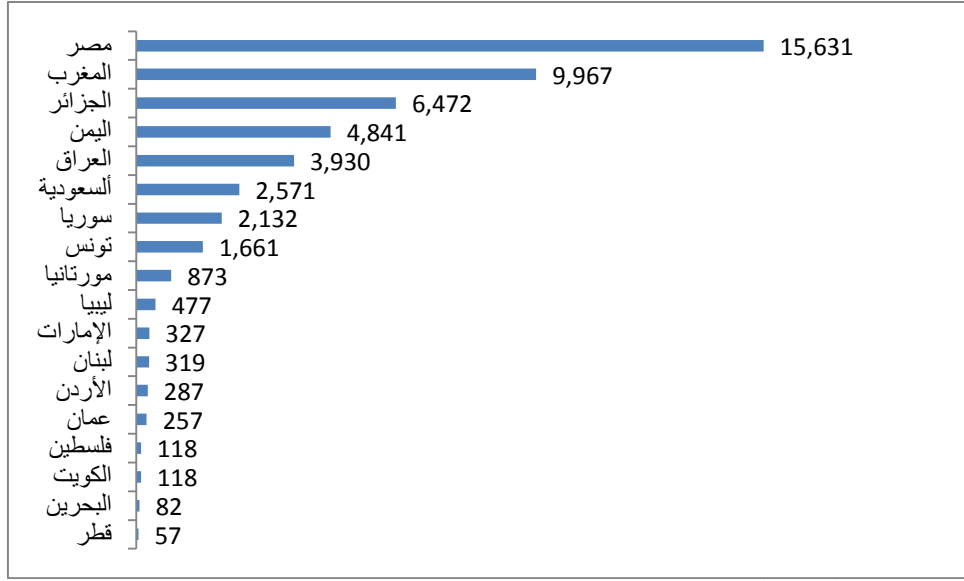
ما يعادل 8% فقط من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي مسجلين في برامج التعليم المهني والتقني. وتتخطى الجزائر وتونس ولبنان ومصر هذا المعدل فتتراوح النسب فيها ما بين 10 و 19%. أما في الإمارات العربية المتحدة وقطر وفلسطين والسودان والكويت، فلا تتعدى هذه النسبة 2%.

## 5. محو أمية الكبار

"تحقيق تحسّن بنسبة 50 في المئة في مستويات القرائية لدى الكبار بحلول العام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار"

على الرغم من التحسن الملحوظ في مستويات القرائية لدى الكبار في المنطقة في خلال العقد الماضي من 68% إلى 75%، كان التحدي المتمثل بخفض مجموع السكان الأميين هامشياً؛ فقد انخفض عدد الأميين من 51.8 مليون شخص إلى 50.3 مليوناً، أي انخفاض بـ 1.5 مليون شخص فقط. ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل بخفض عدد الأميين الكبار إلى النصف بحلول العام 2015، لا بد من تحقيق إنجازات في البلدان العربية الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الريفية الواسعة والمناطق النائية والقاحلة والصحراوية وذات التنوع الإثني المحلي. وتضم مصر والمغرب أكثر من نصف الأميين الكبار في المنطقة. كما يتخطى عدد الأميين الكبار في كل من الجزائر والعراق والسودان واليمن الـ 4 ملايين نسمة.

## الرسم البياني 5: عدد السكان الأميين 2005 - 2010 (بالآلف)



المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، 2012

وفي هذه المنطقة، تشكل النساء اثنتين من أصل كل ثلاثة أميين. أما في ليبيا وفلسطين واليمن، فتشكل النساء الأميات أكثر من ثلاثة أرباع الأميين. وإذا لم تعالج المنطقة الأمية في صفوف النساء في الأرياف بصورة خاصة، فستستمر هذه المشكلة بعرقلة أي تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بين المناطق الريفية والحضرية.

لقد أجريت تغييرات مهمة في المنهجية والمقاربة المنتهجتين مثل اعتماد المنطقة محو الأمية الوظيفية بدلاً من البرنامج التقليدي لمحو الأمية الأبجدية. وبالإضافة إلى ذلك، نشأ توجه إقليمي بإضفاء الطابع المهني على تقديم خدمات محو الأمية من ناحية النوعية والتدريب والآليات الإدارية والرصد. كما أنه في السنوات الماضية، وخاصة في البلدان العربية المنضمة إلى مبادرة محو الأمية من أجل التمكين (LIFE)، وضعت آليات لتشجيع المنظمات غير الحكومية على العمل من أجل محو الأمية. وتملك غالبية البلدان اليوم خططاً وطنية جيدة لمحو الأمية، وغالباً ما تضم وزارات التربية أو الشؤون الاجتماعية وحدة رسمية متخصصة في محو أمية الكبار.

## 6. أوجه التفاوت بين الجنسين

*"إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد."*

لقد شكّل تأمين فرص متكافئة للفتيات والفتيان للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي تحدياً لمعظم البلدان. ولم يتم تحقيق هدف إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين بحلول عام 2005، ويبدو أنه يصعب تحقيقه بحلول عام 2015. وبالفعل، لم تحقق سوى سوريا وسلطنة عمان هذا الهدف بحلول عام 2010. أما الجزائر والأردن والمملكة العربية السعودية، فقد حققت الهدف على مستوى واحد وهي قريبة جداً من تحقيقه على المستوى الآخر. كما حققت نصف البلدان التي تتوافر فيها البيانات هذا الهدف بالتعليم

الابتدائي فحسب، وفي غالبيتها ترجّح كفة التفاوتات في مجال التعليم الثانوي لصالح الفتيات. وما زال العراق واليمن بعيدين جداً عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين على المستويين الابتدائي والثانوي. والوضع أفضل بكثير في مرحلة التعليم قبل الابتدائي في كل البلدان باستثناء المغرب الذي يسجل التحاق ثلاث فتيات مقابل كل أربعة فتيان في هذه المرحلة.

ومنذ العام 1999، أحرزت كل البلدان تقدماً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، خاصة تلك التي كانت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف مثل جيبوتي والمغرب واليمن حيث ازداد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس. ولكن لم يتم إحراز تقدّم في العراق حيث ما زال هنالك أربع فتيات ملتحقات بالتعليم الابتدائي مقابل كل خمسة فتيان، تماماً كما كان الوضع عليه في العام 1999.

أما على مستوى التعليم الثانوي، فقد كان التقدم أكثر بطأً. فقد أحرز كل من العراق واليمن بعض التقدّم ولكنهما ما زالا بعيدين عن تحقيق التكافؤ في هذه المرحلة. وتبتعد دول أخرى مثل قطر وتونس على سبيل المثال عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين فتميل لصالح الفتيات.

ثمة فوارق كبيرة في توزيع التلاميذ والتلميذات بين مختلف برامج التعليم مثل التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET). ففي المنطقة العربية، تتراوح نسبة الفتيات في التعليم التقني والمهني بين 10% في الكويت و43% في مصر. وهذه النسبة عالية في جيبوتي ولبنان وسوريا. ومن جهة أخرى، تُصمّم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في سلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة للفتيان بشكل حصري.

وتتشكل القرائية المجال الذي تكون فيه المرأة العنصر الأكثر حرماناً. فأقل من ثماني نساء من أصل عشرة رجال يجدن القراءة والكتابة في الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن. كما أنه مقابل كل 3 رجال يجيدون القراءة والكتابة، هنالك أقل من امرأتين في المغرب واليمن. ومن جهة أخرى، تتمتع كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة بالتكافؤ بين الجنسين في معدلات القرائية.

## 7. نوعية التعليم

*"تحسين كل الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة"*

يعكس ارتفاع عدد البلدان العربية المشاركة في التقييمات الدولية مستوى عالياً من الالتزام السياسي بجمع أدلة نوعية في ما يخص صنع السياسات التربوية. ولقد شاركت عشرة بلدان عربية في دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) للعام 2003؛ فيما شارك 15 بلداً في TIMSS لعام 2007 مقابل 14 بلداً في عام 2011.

إلا أن النتائج بيّنت أداءً ضعيفاً بعيداً عن المتوسط العالمي بشكل عام ودون مستوى الأداء المنخفض المحدد. وأظهرت نتائج دراسة TIMSS للعام 2007 أن الأنظمة المدرسية في غالبية الدول العربية المشاركة كانت تضم عدداً ضئيلاً جداً من التلاميذ الحاصلين على علامات مرتفعة في أي من المادتين (الرياضيات والعلوم) وأعداداً هائلة من التلاميذ الحاصلين على علامات منخفضة نسبياً. فمن الواضح أنه لا يمكن القول إن نظاماً مدرسياً يؤمن "مستوى عالياً" لأقلية صغيرة و"مستوى متدنياً" لغالبية كبيرة يوفّر تعليماً عالي الجودة للجميع.

وبالفعل لم يتمكن عدد كبير من تلاميذ الصف الثامن في البلدان العربية من إتقان المعارف والمهارات الأساسية في الرياضيات بعد قضاء ثمانية أعوام على الأقل في المدرسة. ولقد كان أداء عدد كبير من تلاميذ الصف الثامن في المنطقة "منخفضاً" أو "متوسطاً" مقارنة بمستويات الأداء الدولية. إلا أن نسبة لا بأس بها من تلاميذ الصف الثامن سجلت نتيجة أدنى من مستوى الأداء الدولي المنخفض (ما دون 400 درجة) خاصة في مادة الرياضيات. والأهم من ذلك أنه باستثناء لبنان، فشلت نسبة 40% على الأقل من تلاميذ الصف الثامن في جميع البلدان المشاركة في بلوغ مستوى الأداء الدولي "المنخفض" في الرياضيات. أما نسبة التلاميذ الذين لم يكن من المرجح أن يبلغوا مستوى أداء منخفض فقد تراوحت بين 26% في لبنان و84% في قطر.

أما في مادة العلوم، فقد كان أداء تلاميذ الصف الثامن في البلدان العربية أفضل بقليل منه في الرياضيات مع تسجيل عدد أكبر من التلاميذ الحاصلين على علامات مرتفعة نسبياً وعدد أقل من الحاصلين على علامات متدنية. ومع ذلك، لم يتمكن 40% على الأقل من التلاميذ في تسعة بلدان من الوصول إلى مستوى الأداء الدولي "المنخفض". أما نسبة التلاميذ الذين لم يكن من المرجح أن يجيبوا بشكل صحيح على الأسئلة فقد تراوحت في معظم الأحيان بين 21% في الأردن و71% في قطر. ولم تتجاوز دولة قطر التي ضمت أكبر عدد من التلاميذ ذوي الأداء المنخفض إلا دولة غانا (81%).

وجاءت هذه النتائج على الرغم من الموارد المهمة التي تم تخصيصها للأنظمة التعليمية في معظم البلدان. وتتراوح حصة الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة الإجمالية بين 7.2% في لبنان (حيث أن معظم المدارس هي مدارس خاصة) و25.7% في المغرب؛ وفي غالبية البلدان، يتجاوز هذا المؤشر 15%. أما نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي فهي ما دون 30 إلى 1 (أي معلم واحد لكل 30 تلميذاً) في جميع البلدان العربية باستثناء جيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن.

## 8. ملخص عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع

فيما لا يزال عدد كبير من الأطفال خارج المدرسة والأميين الكبار لا ينتفعون من التعليم، يزداد طلب الأجيال الجديدة على التعليم بشكل كبير. وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي غير أن هذا القطاع لا يزال يعاني من نقص في الاستثمارات والوعي العام لمدى أهميته في النمو المعرفي والاجتماعي المبكر للطفل، وكذلك من نقص في الموارد بشكل عام بما فيها المعلمين المدربين. وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في العقد الماضي لا تزال التحديات قائمة. فقد سجلت المسوحات الوطنية والدولية المتعلقة بالتحصيل العلمي مستويات تعليمية منخفضة في جميع بلدان المنطقة العربية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المنطقة، لن تكون التحسينات التي أدخلت في بعض البلدان كافية لتحقيق كل أهداف التعليم للجميع في المهلة المحددة. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات مرتبطة بالسياسات الرئيسية من أجل تسريع التقدم وإزالة الحواجز المتبقية. ولمواجهة التحديات المرتبطة ببعض الجوانب مثل الولوج إلى التعليم والقدرة على تحمل التكاليف والمطالب الثقافية والاجتماعية ومدى ملائمة المناهج الدراسية والتعليم النوعي في العالم العربي، تبرز الحاجة إلى إرادة سياسية صلبة تدعمها الموارد اللازمة بغية توفير الموارد البشرية والمالية والبنى التحتية، ليس من أجل إحداث تغيير فحسب بل كذلك من أجل الحفاظ عليه لما بعد العام 2015.

## تسريع التقدم نحو 2015

في ضوء تقييم مدى تحقيق أهداف التعليم للجميع في البلدان العربية، الوارد في القسم 2، يعرض هذا القسم برامج اليونسكو المتعلقة بكل من هذه الأهداف في المنطقة العربية خلال الفترة الزمنية التي تفصلنا عن المهلة النهائية في العام 2015.

### 1. الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

لقد أظهر القسم المعنون "الوضع الراهن" نقصاً في فرص الولوج إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتي لا تتخطى 7% في بعض البلدان وهي متوسطة في البعض الآخر (بين 20 و 40%) ومرتفعة في القليل منها (لبنان والكويت والإمارات العربية المتحدة). وغالباً ما تكون الصلة بين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ضعيفة جداً. أبرزت دراسة أجراها مكتب اليونسكو في بيروت شملت ثلاث جولات ميدانية متزامنة نفذها خبراء دوليون في ثلاث دول عربية بعض التحديات التي تواجه الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في المنطقة العربية. وشملت هذه التحديات ما يلي: ولوج محدود وضعف الإرادة السياسية والنقص في المقاربات المنهجية المنسقة لإدارة خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

ورداً على تحديات نقص الولوج إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وتردّي نوعيتها على الصعيد المنطقة، وفي إطار متابعة إعلان دمشق وموسكو في العام 2011، قاد مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت إطلاق منصة مجموعة العمل العربية لرعاية وتربية الطفولة المبكرة وموقعها الإلكتروني بالتعاون مع شركاء إقليميين رئيسيين (اليونيسيف ومنظمة غوث الأطفال وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND) والمجلس العربي للطفولة والتنمية). وتهدف هذه المنصة إلى توفير مساحة للخبراء في مجال الطفولة المبكرة لتبادل المعرفة والخبرات وبناء الجسور بين العاملين في هذا المجال في العالم العربي (مراجعة الرابط إلى الموقع الإلكتروني <http://www.aecwg.org>).

وينظم مكتب اليونسكو في بيروت اجتماعاً إقليمياً في الثالث والرابع من كانون الأول/ديسمبر 2012 بالتعاون مع مجموعة العمل العربية للطفولة المبكرة، تكون أهدافه الرئيسية ونتائجه المرجوة كما يلي:

1. توعية أصحاب المصلحة والشركاء حول ضرورة إعطاء جدول أعمال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الأسبقية ضمن الأولويات الوطنية.
2. توجيه المشاركين حول **الحملة العالمية لما بعد العام 2015** وإتاحة المجال أمام المدخلات الإقليمية وإدماجها في السياق الإقليمي.
3. تحسين آليات التنسيق لإدارة التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة على الصعيد الإقليمي، وتعزيز التعاون والتبادل.
4. التوصل إلى خطة ملموسة من أجل النهوض بمجموعة العمل العربية للطفولة المبكرة.

## 2. تعميم التعليم الابتدائي

على الرغم من التحسّن في معدل القيد الصافي، ما زال التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وإكمال الدراسة المدرسية والعدد الهائل من الأطفال المحرومين يشكل حاجزاً أمام تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في المنطقة. وعلى الرغم من خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة، ما زال أكثر من خمسة ملايين طفل محرومين من التعليم المدرسي. ويظهر تحليل التوجهات السائدة أن عدداً كبيراً من هؤلاء الأطفال سيبقى خارج المدرسة في العام 2015.

هذا ويطوّر مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت بالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي مجتمع الممارسة المهنية العربي (ACOP). وتهدف هذه المبادرة إلى توفير أرضية تفاعلية لتبادل المعرفة والتوجهات والممارسات المتعلقة بالتعليم. كما ستركز هذه الأرضية على ربط النظريات بالممارسات في المراحل الدراسية بالإضافة إلى توفير المعرفة اللازمة للمدرّس الذي تعدّر الوصول إليه ولأصحاب المصلحة التربويين.

## 3. التعلم والمهارات للشباب والكبار

تعاني دول عدّة في المنطقة من ارتفاع في معدّلات البطالة، خاصة في صفوف خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج التعليم العالي. وقد عبّرت الحكومات عن قلقها تجاه السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية وتحقيق التنمية. وتدرس بلدان المنطقة آليات تفعيل نظم التعليم والتدريب من أجل تعزيز قدرات الشباب في سوق العمل. وتشمل هذه الآليات إصلاح السياسات وجعل النظام التعليمي أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل ودمج تنمية المهارات في جميع مستويات التعليم كالتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي.

ويواجه دمج تنمية المهارات في نظم التعليم والتعلم سلسلة من التحديات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي.

### • *توظيف الشباب واقتصاد المعرفة:*

يشكل غياب صورة دقيقة ومتكاملة لسوق العمل والنقص في تنمية المهارات عائقاً أمام الخيارات السياسية المطلعة بشكل ملائم وفعال. وفي إطار إصلاح الأنظمة التعليمية، ركّزت كل من الأردن والبحرين في السنوات الأخيرة على *اقتصاد المعرفة* وكيفية مساهمة الأنظمة التعليمية في تحسين معرفة التلاميذ والخريجين ومهاراتهم من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتمت مراجعة المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية من أجل ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مصر، يكمن سرّ النجاح في إصلاح نظام التعليم والتدريب التقني والمهني وتحديد مساهمات القطاع الخاص والجهات المانحة الدولية المحتملة الأخرى. ويعزّز العديد من الدول العربية دور الشباب في المجتمع والاقتصاد مع التركيز على كيفية تحسين الظروف المعيشية وتحصيل العمل اللائق. وقد تمّ تأسيس مجالس للعمالة والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في العديد من الدول العربية (البحرين والأردن والسودان وموريتانيا) لتنسيق مساهمات كل من الحكومة والقطاع الخاص في تحسين أنظمة العمالة والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين.

### • استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم:

في التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، ثمة ميل للتركيز على مقاربة "التعلم بالممارسة". وقد أثبتت دراسات إقليمية عدّة دور زيادة الاستثمارات في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين القدرة على اكتساب المعرفة. ويستطيع التلاميذ أن يتعلموا "من" أجهزة الكمبيوتر و"بواسطتها" من أجل توسيع معرفتهم بالكمبيوتر وتطوير مهاراتهم الفكرية. وتسلب رؤية التعلم من خلال التكنولوجيا الضوء على أهمية تأمين ارتفاع واستخدام جميع التلاميذ للتكنولوجيا بشكل متكافئ أكانوا فتيات أو فتيان، بالإضافة إلى التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والتلاميذ التابعين للأقليات والتلاميذ المحرومين والتلاميذ المعرّضين لخطر الفشل الدراسي والتلاميذ الأتّين من المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة. وفي مصر، أحرز نجاح ملموس شمل المتعلم والمعلم والمحتوى والبيئة التي تستخدم فيها التكنولوجيا من خلال تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاهد التربوية. وثمة مثال آخر في الأردن حيث أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعليمية القائمة على الاقتصاد في العام 2004.

### • الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل:

تعاني المنطقة العربية حالياً من مشاكل كثيرة تعيق عملية الانتقال بنجاح من المدرسة إلى سوق العمل ونذكر منها النقص في الوظائف "اللائقة" وتدني الأجور وعدم تطابق المهارات مع سوق العمل وعدم ملاءمة المناهج الدراسية مع احتياجات السوق وضغوط سوق العمل وضعف روح المبادرة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. كما وأن نسبة الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل ضعيفة جداً في صفوف الشباب في معظم دول المنطقة. وتعزّز اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي الروابط الفعالة بين التعليم والتدريب ومكان العمل سعياً منها إلى ضمان جودة المهارات المتعلقة بعالم الشغل. ويبقى الهدف من كل ذلك ترجمة تحصيل التعليم العالي إلى وظائف منتجة من أجل اقتصاد أقوى.

### إطار 1: مكتب اليونسكو للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني - العراق

يتناول مشروع تحسين نوعية التعليم والتدريب التقني والمهني في إقليم كردستان والساري تطبيقه منذ النصف الثاني لسنة 2010 الاحتياجات الحالية والمستقبلية في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني هادفاً إلى توفير تعليم نوعي. وقد أمّن هذا المشروع الدعم للتعليم والتدريب التقني والمهني في حكومة إقليم كردستان من خلال تطوير وتعزيز القدرة المؤسسية لممولى التعليم والتدريب التقني والمهني الرئيسيين الثلاثة في كردستان، وهي بالأخص: وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي - مؤسسة التعليم الفني، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - ومراكز التدريب المهني وزارة التربية والتعليم - المدارس التحضيرية للتدريب المهني. وترتكز النشاطات على تعزيز روح التعاون والشراكة مع القطاع الخاص بهدف زيادة قابلية التوظيف لدى التلاميذ وتوجيه النظام نحو سوق العمل بشكل أكبر؛ وكذلك دعم مهارات قابلية التوظيف وريادة الأعمال؛ وتدريب المدرسين على منهجيات التعليم المعاصرة؛ وتحسين نوعية التعليم؛ ونشر الوعي في المجتمع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني.



وبالإضافة إلى ذلك، يهدف تطوير مشروع محاربة بطالة الشباب من خلال التعليم الذي أطلق في مايو/ أيار 2012، إلى معالجة البطالة لدى الشباب وتشجيع مهارات ريادة الأعمال لدى العاطلين عن العمل من خريجي معاهد التعليم والتدريب التقني والمهني في إقليم كردستان. ويشكل هذا المشروع جزءاً من الجهود المستمرة لمكتب اليونسكو في العراق الهادفة إلى تحسين وضع الشباب وتزويدهم بالمهارات المناسبة لبناء مستقبلهم. فمن خلال دعم الحكومة اليابانية، استطاع مكتب اليونسكو في العراق تطوير هذا المشروع الجديد الهادف إلى الحد من مستوى الفقر عبر زيادة فرص العمل لدى الشباب وزيادة عدد الشركات الصغيرة، إذ يؤدي ذلك إلى دعم النمو الاقتصادي في إقليم كردستان. كما سوف تعمل اليونسكو على توفير ما يلي: 20 مدرساً معتمداً ليكونوا مدربين في ريادة الأعمال؛ 300 خريج من معاهد التعليم والتدريب التقني والمهني عاطلين عن العمل ذوي الكفاءات والمهارات الريادية التقنية لبدء مشاريعهم الخاصة؛ فتح 200 شركة صغيرة من قبل الشباب المتخرجين من معاهد التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

#### 4. محور أمية الكبار

لقد كان ارتفاع متوسط معدل محو الأمية عند الكبار بطيئاً لدرجة أنه لم يسمح بمواجهة آثار النمو السكاني. ولا تزال معظم الدول في المنطقة بعيدة كل البعد عن تحقيق هدف محو الأمية خاصة وأن ثلثي الأميين هم من النساء. ونظراً إلى هذا التقدم البطيء وفي سياق الربيع العربي، يعمل مكتب اليونسكو في بيروت مع الدول العربية المدرجة في مبادرة محو الأمية من أجل التمكين على إطلاق حملات وطنية من أجل محو الأمية. وقد بدأ العمل مع دولة مصر، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في القاهرة، على دعم الجهود لتحقيق تحسين بنسبة 50% في مستويات محو الأمية عند الكبار فيها بحلول العام 2015. هذا ويتشاور مكتب اليونسكو في بيروت مع اليمن لإطلاق مشروع تجريبي حول أنماط حملة وطنية لمحو الأمية. كما يقود مكتب بيروت مبادرة إقليمية تدعى "برنامج الدول العربية لتحسين محو الأمية" (LEAP) بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (ALESCO) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO) فضلاً عن جامعة الدول العربية. وهدف هذه المبادرة الرئيسي هو التوصل إلى برنامج لمحو الأمية منسق تنسيقاً جيداً ابتداءً من العام 2013 يركز على برامج القرائية النوعية.

#### إطار 2: الحملة الوطنية لمحو الأمية والنهضة في مصر

- وحتى اليوم، حققت الحملة الإنجازات التالية:
- إطلاق الحملة بنجاح في سبتمبر/ أيلول 2011.
  - إنتاج حزمة معلومات شاملة عن الحملة.
  - تنظيم المؤتمر الوطني الثاني للحملة في مايو/ أيار 2012 وذلك لمناقشة وتقديم المساهمات المحتملة للحملة. وقد سبق المؤتمر اجتماع للخبراء للاتفاق على خطة عمل الحملة وعلى أدوار الشركاء.
  - الحصول على الموافقة الوزارية لتشكيل مجلس أمناء الحملة.
  - تشكيل 5 لجان لتنفيذ نشاطات الحملة الرئيسية: التدريب والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام/الاتصال وقاعدة البيانات والبوابة الإلكترونية.
- تُجرى حالياً مناقشات مع رئيس الوزراء المصري لضمان رعاية ودعم الحملة.

### إطار 3: برامج محو الأمية في مكتب اليونسكو في العراق

أطلق مكتب اليونسكو في العراق عام 2010 مبادرة محو الأمية من أجل التمكين في العراق بالشراكة مع مكتب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، بهدف الاستجابة إلى التحديات الأساسية التي يواجهها العراق في زيادة معدل القرائية لدى البالغين بنسبة 50٪ وتشجيع وصول المرأة إلى التعليم والتدريب على المهارات الحياتية.

ويسعى المشروع بتمويل قدره 6.4 مليون دولار أمريكي إلى ضمان وضع استجابة وطنية منسقة لاحتياجات الأميين التعليمية في العراق مع تسليط الضوء بشكل خاص على النساء والشباب المستضعفين. وقد تولى مكتب العراق بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية لنيل الموافقة على القانون الوطني لمحو الأمية وإتمام الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية في عام 2011 والتي تستهدف مليوني أمي ونصف (2،5) بحلول العام 2015. وبفضل الدعم التقني المؤمن في المشروع، أطلق مجلس الوزراء الحملة الوطنية لمحو الأمية التي تزامنت مع الاحتفال باليوم العالمي لمحو الأمية في 12 سبتمبر/ أيلول 2012، وقد استهدفت هذه الحملة 500000 أمي خلال العام الدراسي 2012 بتمويل حكومي فاق الـ20 مليون دولار أمريكي.

ومن جهة أخرى، يقوم مكتب اليونسكو في العراق بدعم الحكومة العراقية في تطبيق الحملة الوطنية لمحو الأمية عبر تقديم الدعم بصورة خاصة للوكالة الوطنية لمحو الأمية من خلال تمكين 3000 موظف جديد من تنفيذ برامج محو الأمية للجميع في العراق بشكل فعال. أما الإنجازات الأساسية فقد تضمنت تطوير مناهج جديدة، وتدريب ميسري محو الأمية وتأسيس 125 مركز تعلم مجتمعي لإدماج 7000 أمي مستضعف في برامج تعليم القراءة والكتابة والتدريب على المهارات الأساسية للحياة سنوياً (21000 حتى عام 2015).

### 5. التفاوت بين الجنسين

ستستلزم محاربة التفاوت وانعدام المساواة بين الجنسين برامج متخصصة في نهاية المطاف. غير أن معظم البرامج التربوية تراعي أهداف التكافؤ بين الجنسين خاصة من خلال الهدف الشامل المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وتقليص الأمية بشكل جذري. وتتكون الأكتريية الساحقة للشباب العاطلين عن العمل من الفتيات وذوي المستوى التعليمي الابتدائي؛ وبالتالي تواجه الفتيات الشباب في الشرق الأوسط عبئاً مزدوجاً. فبحسب منظمة العمل الدولية، وصلت نسبة البطالة الشديدة الارتفاع لدى الفتيات الشباب إلى 30.8% في الشرق الأوسط و30.3% في شمال إفريقيا في عام 2009. وقد يشكل الاستثمار في التعليم والتدريب التقني والمهني أحد أفضل الخيارات المتاحة للدول، خاصة حين تراعي هذه الأخيرة حاجات كل من الجنسين.

### 6. نوعية التعليم

#### تعزيز قدرات التقييم

تبعاً لإعلان الدوحة إثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر 2010، اعترف وزراء التعليم في الدول العربية بالأهمية القصوى لعملية رصد نوعية التعليم ونقص القدرات

الوطنية في إجراء الدراسات الاستقصائية وتحليل البيانات بهدف اقتراح سياسات تستند إلى الأدلة وتهدف إلى تحسين رصد التحصيل العلمي بشكل منتظم. وقد شدّد الوزراء على الحاجة إلى تطوير مبادرة إقليمية لوضع الآليات الإقليمية لتوفير المساعدة التقنية المستدامة والمستمرّة من أجل تطوير أو تعزيز أنظمة وطنية عالية الجودة تعنى بتحليل البيانات وتقديم معايير قياسية سياقية لثنى أوجه نوعية التعليم.

هذا وقد وضعت منظمة الأسكو والبنك الدولي جدول الأعمال الإقليمي العربي لتحسين جودة التعليم (ARAIEQ) بغية تحسين نتائج التعليم للجميع عبر تحسين نوعية ووجاهة الخدمات التربوية. وبصورة خاصة، يتضمن تحسين نتائج التعليم تغييراً في صنع السياسات التربوية في المنطقة فيتحول المحور من التركيز على المدخلات إلى التركيز على النتائج.

وتم اقتراح خمسة برامج لتكون بمثابة أعمدة لجدول الأعمال الإقليمي، وهي التالية:

- البرنامج العربي لتقييم التعليم وتحليل السياسات (APEEPA)
- البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفياً ومهنياً (AFTP)
- البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة (APECD)
- البرنامج العربي لتطوير مناهج التعليم وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم (APIQIT)
- البرنامج العربي لدعم كفايات المبادرة وريادة الأعمال (APEEI).

ولقد تمّ تعيين مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت حاضناً للبرنامج العربي للتقييم والتعلم وتحليل السياسات (APEEPA). وينظّم مكتب اليونسكو – بيروت الدعم المقدم للدول من أجل تعزيز وتحسين الآليات الوطنية ذات الجودة العالية لتقييم نوعية التعليم، مركزاً على بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية المستدامة بغية تطوير أو تعزيز قدرة الأنظمة الوطنية العالية الجودة على تحليل بيانات التقييم.

فالهدف العام لبرنامج APEEPA بصفة خاصة هو تعزيز القدرة الوطنية على تحليل بيانات التقييم وتقديم المقاييس السياقية لجوانب نوعية التعليم. وسيتمّ التركيز على تحليل النتائج المتوفرة وتأويلها وتحليلها. فالدول العربية ملتزمة بشكل عال بالتقييمات الوطنية والدولية، غير أنّها لا تولي أهمية كبيرة لترجمة البيانات إلى معلومات وسياسات وممارسات. فعلى سبيل المثال، ومن أجل وصف النتائج التعليمية، يمكن استخدام نظام تقييم التوجهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لعام 2011. إذ تشكل مشاركة 14 دولة عربية في نظام TIMSS 2011 أساساً متيناً لرصد نوعية التعليم في تلك الدول.

### ويتشكّل برنامج APEEPA من أربعة نشاطات أساسية وهي التالية:

- رسم خارطة الطريق لنظم التقييم الوطنية
- سوف يستند هذا النشاط إلى نتائج شبكة التقييم العربية التي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع سبعة بلدان عربية (وهي الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا وتونس وقطر والإمارات العربية المتحدة). وستستخدم عملية الربط هذه أدوات التشخيص المتعلقة بأنظمة تقييم التعليم ومعايير التعليم التي وضعها برنامج الأنظمة وتحديد معايير النتائج التربوية (SABER) التابع للبنك الدولي. وتهدف تلك الأدوات إلى مساعدة المستخدمين في معرفة مدى ارتباط نظام التقييم الحالي بالمعوقات التي تعترض تحقيق أهداف نوعية التعليم المرجوة والمحددة.

#### • المساعدة التقنية للدول

تختلف الدول حالياً من حيث القدرة على تطوير التقييمات الوطنية والدولية وتنفيذها. وتهدف هذه المساعدة إلى تطوير وتقديم برنامج مساعدة تقنية هادفة غايته بناء قدرات وطنية شاملة في مجال التقييم.

#### • ورشات العمل التدريبية

يكن أحد أهم أهداف مبادرة تحسين التعليم في تعزيز قدرات واضعي السياسات المحليين وخبراء التقييم في كل دولة على حدة. وقد تكون إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف، تنظيم مجموعة من ورشات العمل التي تؤمن التدريب اللازم لتلبية حاجات التدريب المحددة سابقاً (تحديد المشاكل التربوية الوطنية وتعزيز المهارات التحليلية ونهج القياس ورفع التقارير الوطنية).

#### • ندوات حول السياسات

هنالك مقدار وافر من البيانات التي قد تساعد على حلّ مشاكل السياسات الحرجة في المنطقة وفي كل دولة من دول المنطقة. وستُنظم مجموعة من الندوات تركز على مسائل السياسات الإقليمية والوطنية الرئيسية التي حُدّت كجزء من نشاطات ورش العمل التدريبية. ويمكن الاستفادة من الندوات من أجل تحديد المشاكل الوطنية والإقليمية التي يمكن معالجتها بواسطة السياسات. ومن المتوقع أن يتمكن صانعو السياسات التربوية من وصف الأوضاع الخاصة ببلدهم ووضع المسائل في إطار إقليمي.

#### إطار 4: برنامج جودة التعليم بمكتب القاهرة: دعم جودة التعليم من خلال المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ للمرحلة الانتقالية في مصر وليبيا

تعطل نظام التعليم في مصر وليبيا لأشهر عدة بسبب الأوضاع السياسية المضطربة ما خلف تحديات هائلة أمام السلطات التربوية المحلية والجهات المعنية. واستجابة لذلك، يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى دعم حكومتي مصر وليبيا في تحسين جودة التعليم في أعقاب الربيع العربي، عبر تفعيل المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى غيرها من أدوات اليونسكو المعيارية ذات الصلة. وتمتد فترة هذا المشروع على ثمانية أشهر بتمويل من حكومة اليابان.

#### الأهداف المحددة للمشروع هي التالية:

- تعزيز الاستراتيجيات الوطنية وتطوير قدرات المؤسسات التعليمية وقدرات الموظفين أثناء حالات الطوارئ وبعدها من خلال نقل المعارف والمهارات المتصلة بالمعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.
- تعزيز قدرة النظام التربوي على الاستعداد لآثار الكوارث ومنعها والحد منها عبر استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها (DRR).
- التأكد من استجابة التعليم في أنشطة الطوارئ لتحدي ضمان جودة التعليم للجميع عبر إنشاء مجتمعات ممارسة وطنية ملمة بمبادئ وتطبيقات المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.

حتى الآن، حقق المشروع ما يلي:

- عقد ورشة عمل في مصر بعنوان "معايير جودة التعليم للمرحلة الانتقالية في مصر وليبيا" في حزيران/يونيو 2012. وكان الهدف من ورشة العمل هذه تبادل الخبرات بين الخبراء المصريين والليبيين وكبار المسؤولين التربويين من أجل الاتفاق على أولويات جودة التعليم ووضع المعايير العلمية لإنشاء فريق وطني من المدربين لدعم جودة التعليم في المرحلة الانتقالية الحالية.
- عقد ورشة عمل لتدريب المدربين في مصر على إدارة الأزمات التعليمية. واستهدفت ورشة العمل هذه 28 مسؤولاً فنياً من وزارة التربية والتعليم المصرية. وهدفت ورشة العمل إلى تعريف المشاركين على معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ وتدريبهم على تقنيات تعليم الكبار وتمكينهم من تطوير مجموعة كاملة من الأدوات اللازمة لتنفيذ حزمة أدوات إدارة التربية والتعليم في حالات الأزمات التي يمكن تكييفها لتناسب مع الاحتياجات الخاصة للمحافظات المصرية التي يمثلها هؤلاء.

عقدت ورشة عمل تدريبية تعريفية لـ 170 مسؤولاً فنياً من وزارة التربية والتعليم في ثماني محافظات مصرية خلال شهر أيلول/سبتمبر 2012. وتعرف ورشة العمل هذه المشاركين على معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ وكيفية إدراجها في سياق مناسب لتحسين نوعية التعليم في مصر. وستنظم ورشة عمل مماثلة في ليبيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012.

#### إطار 5: برنامج مكتب العراق حول جودة التعليم

- في سياق جهود اليونسكو الرامية إلى تحسين نوعية التعليم في العراق، يجري العمل على وضع تقييم شامل لاحتياجات قطاع التعليم بغية تقييم الأسباب الرئيسية التي تحول دون الولوج إلى التعليم، والتعليم النوعي، ودعم إعادة إعمار وتحديث قطاع التعليم. سبق أن زوّد المشروع أصحاب المصلحة المعنيين بالمهارات الأساسية لإجراء تقييمات تربوية معمّقة بالإضافة إلى دراسات استقصائية وتحليل مستقبلية. وستؤرّ النتائج النهائية للتقييم معلومات ثمينة جداً للمخططين التربويين وصانعي القرار. ويهدف هذا البرنامج المشترك بين كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى الشروع في عملية تحديث حيوية ستؤدي إلى الإصلاح ولا مركزية الخدمات وتعزيز مشاركة المواطنين. وقد أعدت اليونسكو بالتعاون مع الشركاء الوطنيين واليونسيف، مسودة خارطة طريق مشتركة لإصلاح قطاع التعليم، وقد رُفعت إلى السلطات العراقية.
- وبالتعاون مع اليونسيف والبنك الدولي، قدّمت اليونسكو المساعدة التقنية لمراجعة بعض بنود وثيقة "استراتيجية التربية الوطنية في العراق" ودمج مكوّن الرصد والتقييم.
- ولقد كان لبرنامج تدريب معلمي التعليم الأساسي والثانوي من جهة ومشروع مكتب تطوير المناهج الجديدة في العراق من جهة أخرى، المطبقان في إطار الشراكة مع صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، تأثير إيجابي مباشر على نوعية التعليم في العراق.
- وتعمل اليونسكو على بناء القدرة المؤسسية لأصحاب المصلحة المعنيين في التخطيط والإدارة ومراقبة تدريب المعلمين أثناء الخدمة. كما تعمل اليونسكو على تعزيز هيكلية الدعم المؤسسي على المستويين المركزي والإقليمي، مع توفير المساعدة التقنية لبناء قدرات مطوري المناهج ومؤلفي الكتب المدرسية والمعلمين ومشرفي ومدراء المدارس لوضع المناهج الجديدة وتطبيقها، فضلاً عن المقررات الدراسية والمواد التعليمية.

## تحسين المناهج وتدريب المعلمين

كما هي حال مكونات الأنظمة التعليمية الأخرى، فإن وضع الدول العربية من حيث المعلمين والمناهج الدراسية التي تعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في نوعية التعليم، يختلف باختلاف الدول. وقد حاولت دول عدة (العراق والكويت) مراجعة مناهجها بشكل شامل استناداً إلى رؤية جديدة للتعليم والمناهج فيما عّبرت دول أخرى (ليبيا والسودان) عن نيتها في إدخال مثل هذه الإصلاحات. غير أنه لا يزال على دول عدة في المنطقة أن تنمي رؤى ميسقة كهذه لتوجه الجهود الآيلة إلى تجديد/تحسين المناهج. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بفضل أحداث الربيع العربي، بدأت دول كمصر وسوريا تشهد بروز جهود متعددة تهدف إلى مراجعة المناهج بطريقة شاملة.

هذا وما زالت بعض دول المغرب العربي (تونس والمغرب)، التي اعتمدت "المناهج القائمة على الكفاءة" منذ بضع سنوات، تحتاج إلى التوفيق بين المناهج وتدريب المعلمين والتقييم. وبسبب سوء التحضير لهذا النوع من المناهج القائمة على الكفاءة، وقع بعض الارتباك والرفض من قبل المدرسين لهذه المناهج، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة. وتحاول دول أخرى (قطر والأردن وفلسطين) أن توائم بين المناهج وتدريب المدرسين بحسب المعايير الوطنية ووفقاً لممارسات دولية "فعالة/واعدة"، الأمر الذي يتطلب جهوداً دؤوبة للموازنة بين التقليد والابتكار و بين ما يعتبر "محلياً" وما يعتبر "دولياً أو عالمياً".

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المنطقة من أجل تحديث المناهج وتدريب المعلمين، ما زال من الضروريّ الأخذ بعين الاعتبار تحديات أساسية عدة، منها:

- **الرؤية الشاملة والمقاربات المنهجية.** هنالك حاجة إلى بناء تغييرات المناهج على رؤى سليمة وشاملة للتعليم والمناهج. وعلى هذه الرؤى أن تترجم إلى مستندات سياسات المناهج على غرار أطر عمل المناهج. وبهذه الطريقة، تتفادى الدول اعتماد إصلاحات مجزأة مفرطة وكذلك التركيز المفرط على الكتب المدرسية والتعلم عن ظهر قلب؛ وهذا ما هو الوضع عليه في دول عربية عدة.
- **تخصيص الوقت.** في حين تختلف آراء المحللين حول طول السنة المدرسية، يتضح أنّ السنة المدرسية في المنطقة العربية هي في الإجمال أقصر بكثير منه في سائر أقطار العالم. ففي أوروبا على سبيل المثال، يتراوح عدد أيام السنة المدرسية بين 175 و200 يوم عمل أو حتى 220 يوم عمل، أي ما يعادل 37-40/39 أسبوعاً؛ في حين أنّ السنة المدرسية تصل إلى 34 أسبوعاً أو أقل في بعض الدول العربية.
- **توازن المناهج.** تميل الدول العربية إلى تفضيل بعض المواد الدراسية مثل التربية الدينية والرياضيات والعلوم واللغات على حساب الدراسات الاجتماعية والفنون والتربية البدنية والتكنولوجيا التي تحظى بحصص أقل بكثير. وهذا ما يؤدي إلى نوع من الاختلال في المناهج ويصعب على المدارس والمعلمين إدراج مواضيع جديدة ناشئة في المنهاج على غرار التعليم من أجل التنمية المستدامة وفيروس نقص المناة البشرية- الإيدز وتعليم المواطنة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه في حين تشارك الدول العربية بدراسة التوجهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS)، إلا أنها تغيب كلياً عن دراسات التربية المدنية التي تقودها IEA حول وجود تعليم المواطنة في المناهج الوطنية وتطوير مهارات المواطنة لدى التلاميذ.
- **تطبيق المناهج: ترجمة الرؤية إلى ممارسة.** كما ورد في العديد من الدراسات والتقارير، تصعب المقاربات المعتمدة من الأعلى إلى الأسفل (في أغلب الأحيان) في أنظمة المناهج المركزية في الدول العربية على المدارس والمعلمين تطبيق المناهج بشكل مرّن لتصبح أكثر ملاءمة مع المتعلمين وبيئاتهم أو مجتمعاتهم. ومن المستحسن أن يشترك الأساتذة وغيرهم من

أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج بفعالية أكبر وفي طرق تطبيق المناهج النوعية على مستوى المدارس عبر تعاون أكثر فعالية بين المدرسة والمجتمع.

• **المسائل الناشئة والمتقاطعة.** خلال السنوات الأخيرة، اشتركت دول عربية عدّة في المشاريع الدولية والإقليمية التي تعزز الحوار بين الثقافات والتربية من أجل السلام والتي أثرت إيجابياً، على غرار أمور أخرى، في مراجعة الكتب المدرسية لمراعاة التعلّم على العيش معاً. هذا وتقلّص التركيز على المسائل الجندرية مثل تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على الجنس والتمييز. وعمد عدد قليل جداً من الدول (لبنان) إلى تحليل الكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي بغية توفير المعلومات للسياسات التعليمية الهادفة إلى مراجعة الكتب المدرسية واستراتيجيات تدريب المعلمين في المستقبل.

• **التربية التفاعلية وتنمية المهارات (بما فيها المهارات الفكرية العليا والاجتماعية والعاطفية والحركية).** إذ تستند استراتيجيات التعليم والتعلّم بشكل أساسي إلى المعلم والمضمون والتقييم، تبرز الحاجة إلى تدريب المعلمين على استخدام المقاربات التفاعلية والصديقة للمتعلّم التي تعطي الأفضلية لتنمية المهارات على أنّها البعد التشغيلي للمعرفة (أي كيفية استخدام المعرفة في مواقف الحياة الحقيقية وحلّ المشاكل والعمل على المشاريع وخدمة المجتمع). ويحتاج تدريب المعلمين (بالإضافة إلى تدريب مدراء المدارس) إلى إضافة مفاهيم ومقاربات جديدة مثل مقاربتنا "المدرسة الشاملة" و"الطفل الشامل" عبر تسليط الضوء على قيمتهما المضافة بالنسبة إلى نوعية التعليم وتحسين عمليات التعلّم النوعي ومحصلاته.

• **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلّم الإلكتروني.** في حين تظهر الدول العربية اهتماماً بالغاً في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلّم الإلكتروني، قلّة منها فقط (الأردن ودول الخليج) بذلت جهوداً منهجية في هذا الصدد. ومن جهة أخرى، تراجع التركيز على استخدام الوسائط الاجتماعية في عمليتي التعلّم وكذلك على التحليل النقدي لمنافعها ومخاطرها من حيث النمو الفردي والاجتماعي.

خلال السنوات المقبلة، ستقدّم المنظمات الدولية مثل اليونسكو والألكسو والبنك الدولي، دعماً إضافياً للجهود المبذولة في الدول العربية من أجل مواءمة المناهج وتدريب المعلمين وعمليات التقييم لديها بفعالية أكبر استناداً إلى رؤية موجهة نحو المستقبل ورؤية تطلعية حول التعليم والمناهج. ومن المفترض أن تساعد رؤية مشابهة على تحسين جودة المناهج وملاءمتها عبر تقادي التجزئة والتكرار غير المجدي والفجوات التي تؤدي إلى إرهاق التلاميذ وعدم تحفيزهم. ومن الضروري بذل جهود خاصة أيضاً من أجل إثراء المناهج بقيم ومبادئ وممارسات التعلّم على العيش معاً من جهة والتعليم من أجل التنمية المستدامة من جهة أخرى مع التركيز على المساواة بين الجنسين والتفاهم بين الثقافات.

## التحضير لما بعد العام 2015

أقلّ من ثلاث سنوات تفصلنا عن العام 2015، الموعد الهدف لتحقيق أهداف التعليم للجميع وعلى الرغم من أنّ المنطقة العربية قد حققت تقدماً بارزاً في بعد الدول، إلا أنّ احتمالات تحقيق أهداف التعليم للجميع لا تبدو واعدة. وغالباً ما حجب التقدّم المحرز في مجال الانتفاع من التعليم تحديات كبيرة ومتواصلة في مجالات أخرى بالأخص جودة التعليم وملاءمته. هذا وقد انخرفت دول عدّة عن مسار تحقيق الأهداف الدولية للتعليم. وإذ نقترّب من منعطف العام 2015 الحاسم، يبرز الوقت الحالي على أنه الأنسب لإعطاء زخم أقوى للحراك العالمي من أجل التعليم. ومن أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة، تحتاج المنطقة بشكل ملح إلى خطوات استراتيجية وطارئة، خاصة لناحية حشد التزام سياسي ومالي أقوى على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

خلال المشاورات الإقليمية حول التعليم للجميع التي عقدت في الشارقة (الإمارات العربية المتحدة) من 10 إلى 12 تموز/يوليو 2010، تبادل منسقو التعليم للجميع في الدول العربية المعلومات حول الإنجازات والتحديات بالنسبة إلى العام الهدف 2015. واتفق المشاركون على فكرة تنظيم منتدى إقليمي في منتصف عام 2012 للوقوف على التقدم المحرز وإجراء مراجعة نقدية للإنجازات والتحديات والأولويات.

وتبعاً لذلك، نظم مكتب اليونسكو في بيروت المنتدى الإقليمي حول التعليم للجميع في 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وقد استند هذا الاجتماع أيضاً إلى نتائج الاجتماع الأوّل للجنة التوجيهية للتعليم للجميع (باريس في 11 و12 حزيران/يونيو 2012). وكان الهدف العام من الاجتماع تشجيع الدول على تخطيط وإجراء تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع بحلول العام 2015، فضلاً عن المشاركة في وضع جدول أعمال ما بعد العام 2015.

ترمي الأهداف الخاصة بالاجتماع إلى ما يلي:

- الوقوف على رصد التعليم للجميع على الصعيد القطري من حيث تنسيق الآليات ورفع التقارير: أوراق قطرية تظهر الوضع القطري في ما يتعلق بأهداف التعليم للجميع وما تقوم به كلّ دولة لتسريع التقدّم نحو العام 2015؛
- مراجعة هيكلية تنسيق التعليم للجميع التي تم إصلاحها وتبادل نتائج الاجتماع الأوّل للهيئة التوجيهية الجديدة للتعليم للجميع: الآثار المترتبة على تنسيق التعليم للجميع في المنطقة العربية؛
- وضع خارطة طريق إقليمية للتعليم للجميع نحو العام 2015: إطلاق عملية تقييم معمّقة لإنجازات التعليم للجميع على الصعيد الوطني منذ العام 2000 (ارتكازاً على التقييم نصف المرهلي للتعليم للجميع لعام 2008)، وتنظيم الاجتماعات وورش العمل الإقليمية، وتوفير المساعدة التقنية، إلخ.
- عصف ذهني حول جدول أعمال التعليم للجميع ما بعد العام 2015: تعريف التحديات الأساسية التي ستواجه التعليم للجميع.



نتائج المنتدى الإقليمي حول أهداف التعليم للجميع هي التالية:

### • تعزيز الروابط بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

خلال السنوات المقبلة، ستتوخى منظمة اليونسكو تسهيل سياسة الحوار وتبادل المعرفة وحشد الدعم المالي والسياسي. وللتوصل إلى هذه الأهداف، أطلقت اليونسكو عملية مراجعة نقدية لآليات تنسيق التعليم للجميع بالتعاون مع شركاء التعليم للجميع. وأنت عملية مراجعة آليات التنسيق هذه استجابة لإعلان أديس أبابا الذي اعتمد في الاجتماع التاسع للمجموعة الرفيعة المستوى حول التعليم للجميع (في إثيوبيا، من 23 إلى 25 شباط/فبراير 2010) التي طلبت من اليونسكو اقتراح تدابير ملموسة لتحسين مستوى تنسيق التعليم للجميع. وقد صُممت آليات التنسيق الجديدة لتكون بمثابة أرضية استراتيجية لإعادة تنشيط حركة التعليم للجميع عبر زيادة الدعم للتعليم للجميع وتمكين اليونسكو من تنفيذ مهمتها كمنسق التعليم للجميع على الصعيد العالمي. هذا وقد أطلقت عملية تشاركية لانتقاء ممثلي الدول الأعضاء الذين سيشاركون في الاجتماع العالمي للتعليم من أجل زيادة ملكية البلدان. أما الدول التي ستمثل المنطقة العربية فهي التالية: مصر والأردن وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان. كما ستمثل المملكة العربية السعودية المنطقة في اللجنة التوجيهية للتعليم للجميع. وسيقوم دور اليونسكو على دعم الدول في جهودها الألية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة؛ وإعداد إطار عمل ومبادئ توجيهية لعمليات التقييم الوطني للتعليم للجميع، ومساعدة الدول على تنفيذها؛ وتنظيم اجتماعات إقليمية وعالمية لاستعراض التعليم للجميع، فضلاً عن تنسيق عملية تحديد جداول أعمال التربية والتنمية لفترة ما بعد العام 2015.

### • لمحة عامة إقليمية عن آليات رصد التعليم للجميع

تستند اللوحة العامة الإقليمية إلى المعلومات التي تم جمعها من 19 بلداً عربياً بواسطة استبيان آليات رصد التعليم للجميع وتقييمه المصمم خصيصاً لهذه الغاية. وقد جمع الاستبيان معلومات حول الخطط الوطنية المتعلقة بالتعليم للجميع (خصائص عامة ومشاركة أصحاب المصلحة ومتطلبات التطبيق)، بالإضافة إلى أنظمة وآليات الرصد والتقييم (الخصائص التقنية والمتطلبات التشغيلية والهيكليات المؤسسية ومؤشرات الخطط وأهدافها وطرق الرصد ونشر نتائج الرصد والتحديات ونقاط الضعف والثغرات في أنظمة الرصد).

وقد أظهرت نتائج الاستبيان أنّ معظم الدول العربية لا تفصل بين الجهات المعنية بتطبيق خطط التعليم للجميع والجهات المعنية بالمتابعة والرصد والتقييم. كما أنه لا تتوافر أي هيكليات مؤسسية مسؤولة عن تنفيذ الخطط والمتابعة والرصد والتقييم. وبالإجمال، أفادت الدول العربية أنّ الرصد والتقييم جزء من خططها، ولكن لم تتم الإشارة إلى أنّ تصميم مكونات الرصد ونشاطاته أتت في مرحلة لاحقة لمرحلة تطوير خطط التعليم للجميع. وتختلف خطط وأنظمة رصد التعليم للجميع الوطنية بين دولة عربية وأخرى؛ فبعضها يقتصر على أهداف إطار عمل داكار فيما البعض الآخر يتبع خطط إصلاح تربوي أكثر شمولية.

وقد أظهر المسح أنّ خطط الرصد تأخذ بعين الحسبان الاعتبارات التقنية مثل وضوح الأهداف وتحديد البيانات والمؤشرات، غير أنّها تخفق عموماً في تلبية العناصر المتعلقة بالتواصل والتنسيق الفعالين فضلاً عن نشر نتائج الرصد والتقييم بشكل فعال. ومن جهة أخرى، تنعم خطط الرصد بدعم سياسي، غير أنّها تعاني من شوائب بديهية متعلقة بكفاءة الموارد البشرية وأنظمة المعلومات وقنوات الاتصال والتنسيق بين جميع الجهات بالإضافة إلى برامج بناء القدرات المستمرة.

ويبدو أنّ المؤشرات الكمية هي الغالبة في خطط الرصد وهي تعكس الإطار العالمي للمؤشرات إلى حدّ كبير. ومع ذلك، تفتقر هذه الخطط بوضوح إلى المؤشرات المتعلقة بآثر البرامج المدرجة في خطط التعليم للجميع الوطنية. هذا وتبدو أهداف أنظمة الرصد غير مركّزة. فمنهجيات الرصد هي بمعظم الأحيان نشاطات داخلية تُطبّق تلقائياً من قبل وزارات التربية والتعليم، وهي تستند إلى قواعد بيانات ومعلومات متاحة وتحاليل التقارير والمسوحات الكميّة. أمّا الأساليب النوعيّة فهي ليست سائدة بهذا الوضوح.

لقد أفادت معظم الدول العربية أنّها استغلت نتائج الرصد في مجموعة واسعة من الأهداف، وبالأخص في صنع السياسات ومراجعة البرامج والجدول الزمني، وبدرجة أقلّ في تعزيز الهياكل الوطنية المتعلقة بتنسيق آليات التعليم للجميع ومستوى الخبرة الفنية المستلزمة لتنفيذ الخطط.

كما أظهرت المراجعة تشتت الهياكل المؤسسية المسؤولة عن عمليات الرصد وضعف التنسيق بين الوكالات الوطنية والجهات المسؤولة عن الرصد. فأنظمة الرصد والتقييم تواجه تحديات واضحة في الموارد البشرية الملائمة والتمويل فضلاً عن ضعف الهياكل المؤسسية المسؤولة عن عمليات الرصد. وقد أشارت الدول إلى أوجه قصور معيّنة في خطط الرصد لديها كضعف برامج بناء القدرات وعدم ملاءمة الهيئات المؤسسية التنظيمية لتعزيز إجراءات الرصد ونشاطاته بالإضافة إلى تأمين استدامة السياسات والدعم والشراكات.

وأفاد ثلثا الدول العربية أنّ استدامة التخصيصات المالية لخطط التعليم للجميع تشكل أحد التحديات الكبرى. كما أفاد أكثر من نصف الدول في المنطقة أنّ ضمان وصول جميع الطلاب، الآتين من مختلف الطبقات الاجتماعية، إلى الأنظمة التعليمية واستبقائهم فيها هو أيضاً من التحديات الأساسيّة. وبالإجمال، يبدو أنّ أشدّ التحديات إلحاحاً هي تلك المتعلقة بتلبية الطلب على التعليم قبل الابتدائي وبيئة التعليم الطبيعية والطلب المنخفض على التعليم المهني وبناء القدرات التقنية المتصلة بالتعليم للجميع. ويظهر جلياً كذلك أنّ إشكالية جودة التعليم تشكل التحدي الأكبر في وجه تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015 في جميع الدول العربية.

#### • آفاق لجدول أعمال ما بعد العام 2015

يختلف موقع الدول العربية من تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015. ويبدو أنّ القضاء على التفاوتات بين الجنسين في الوصول إلى مرحلة التعليم الأساسي والثانوي هو الهدف الأقرب إلى التحقيق، يليه تعميم التعليم الابتدائي. أمّا في ما يتعلّق بالأهداف المتصلة بالجودة ومرحلة الطفولة المبكرة ومحو الأميّة والمهارات الحياتية، فهي على الأرجح لن تتحقق. ويتوجب على خارطة الطريق نحو العام 2015 أن تركز على دعم الدول العربية في إجراء تقييم سريع للصعوبات والتحديات الرئيسة، واعتماد الحلول والاستراتيجيات السريعة.

وفيما تكمن الأولوية الأكثر إلحاحاً في مضاعفة الجهود من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015، إلا أنه علينا الاعتراف أنّ التحديات التي نواجهها اليوم ستستمرّ في بعض البلدان إلى ما بعد العام 2015. ونظراً إلى الاهتمام المزدوج بإنصاف التعليم وجودته، تحوّل الانتباه تدريجياً إلى التركيز على نتائج العمليات التعليمية من حيث التحصيل العلمي والتوزيع الاجتماعي لهذه العمليات. ولقد تمّ الاعتراف بأنّ أبرز الأولويات تكمن في التركيز على التعلم، أي على ما يتمّ تعلمه فعلياً (المعرفة والقيم والمهارات) عوضاً عن مجرد المشاركة في العملية التعليمية.

وفي ما يتعلّق بفترة ما بعد العام 2015، من الضروريّ إعطاء الأولوية القصوى إلى الجودة والمساواة. بالإضافة إلى ذلك، ستبقى أهداف التعليم للجميع الستة أرضية صالحة لإطار عمل ما بعد العام 2015، مع التركيز بصورة خاصة على مرحلة الطفولة المبكرة وعلى المجموعات المحرومة والمهمّشة. هذا ويختلف عالم ما بعد العام 2015 عن عالم منندي دكار وجومتين من حيث طبيعة التعلم ومضمونه وأساليبه ومن حيث هيكلية سوق العمل واحتياجاته. فمن الضروريّ الانتقال من التعليم للجميع إلى التعلّم للجميع.

### • خارطة الطريق نحو العام 2015

في حين تفصلنا أقلّ من ثلاث سنوات عن العام الهدف 2015، تقع عملية مراجعة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في صلب خارطة الطريق نحو العام 2015. ويكمن الهدف الأساس لهذه المراجعة في تأمين المدخلات من أجل تحديد جداول أعمال التعليم الوطنية والدولية لحقبة ما بعد العام 2015. وتهدف هذه المراجعة الجماعية القائمة على الأدلة والتي يتولاها أصحاب المصلحة الوطنيين إلى تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة (ماذا) وإلى تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف (كيف)، فضلاً عن ملاءمة إطار عمل التعليم للجميع للمستقبل (ملاءمة أهداف التعليم للجميع مع إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم من أجل التنمية المستدامة وأطر العمل الإقليمية لتطوير التعليم).

هذا وسيتمّ إطلاق عملية تقييم وطنية في أوائل العام 2013 لتوجيه عملية المراجعة هذه. وستوفّر اليونسكو للدول الأعضاء مبادئ توجيهية واضحة ترتبط بإعداد التقارير الوطنية. وستطلق مجموعة من الحوارات الوطنية للمساهمة في إعداد التقارير. غير أنّ ما يظهر جلياً منذ اليوم هو أنّ على التقارير الوطنية أن تشمل بيانات مفصّلة ليتم تحديد الأشخاص الذين لم يشملهم التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وعلى عملية المراجعة أن تشمل أيضاً المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بأهداف التعليم للجميع. وبصفة منظمة اليونسكو الوكالة الرائدة في التعليم للجميع، فهي ستؤدي دوراً في مضمار حشد الالتزامات السياسية المستلزمة لتنفيذ عمليات مراجعة أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015. كما سيُنظّم مؤتمر إقليميّ في أواخر العام 2014 لمناقشة نتائج التقييمات الوطنية ووضع جدول أعمال إقليميّ لما بعد العام 2015.

## الخاتمة

تفرض قاعدة كتابة التقارير الإقليمية تسليط الضوء على المعدلات عوضاً عن الأرقام المجزئة. غير أن أداء الدول العربية في مجال التعليم، وبالأخص في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع، نادراً ما كان محور تحليل للمعدلات يعرض تطوّر المؤشرات المرتبطة بهذه الأهداف. فنجد في الواقع في مجموعة الدول العربية دولاَ عرفت معدلات التحاق واسع بالتعليم منذ زمن ولكنها لم تسجّل إلا تقدماً طفيفاً في مجال الالتحاق بالتعليم خلال السنوات العشرة الماضية، وفي الوقت نفسه دولاَ لطالما كانت متأخرة في هذا المجال ولكنها شهدت مؤخراً تقدماً ملحوظاً في نسب التمدرس من دون أن يمكنها ذلك من التقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة بحلول العام 2015.

وفي الواقع، لن تتحقق بعض أهداف التعليم للجميع في كل الدول العربية بحلول العام 2015 (محو الأمية والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة) مقابل بعض الأهداف الأخرى التي شهدت تقدماً هائلاً نحو تحقيقها في المهلة المحددة (تعميم التعليم الابتدائي والحدّ من انعدام المساواة بين الجنسين وما بين المناطق الجغرافية، وهي أهداف غالباً ما تترافق بشكل وثيق) ما أدى إلى ترجمة النتائج السلبية بشكل نسبي.

ويقف التفاوت الكبير في ثروات هذه البلدان وراء هذه الاختلافات بيد أنه ليس السبب الوحيد وراء الظروف الخاصة التي تواجهها المنطقة. ولسوء الحظ، تكمن أبرز أوجه الشبه بين الدول العربية على اختلافها، في الشوائب المهمة في نوعية التعليم (مستوى التعلم وملاءمة المناهج) وبالأخص في الفاعلية الخارجية (ملاءمة التدريبات مع متطلبات سوق العمل).

وتؤدّي اليونسكو، بشكل مباشر أو من خلال دورها البارز كمنسق التعليم للجميع على الصعيد العالمي، دورها بشكل كامل من حيث تنظيم الأنشطة التي من شأنها أن تحسّن نتائج الأنظمة التعليمية في الدول العربية بشكل كبير وأن تساعد على الاقتراب من تحقيق الأهداف النهائية. وتشارك المنظمة أيضاً، وبشكل مباشر، في النقاش الذي يؤول اليوم إلى النظر إلى أهمية تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع من منظور نسبي. ولقد كان هذا المنظور ثمرة إعادة تفكير كل الجهات المعنية في أهداف التعليم للجميع. ومع الوقت، نلاحظ أنّ المسار الذي تسلكه الدول بالغ الأهمية خاصة بالنسبة إلى الدول التي كان عليها أن تبذل الجهود الأكبر عام 2000 لتحقيق هذه الأهداف. كما وأنه جاء ثمرة البحث الدقيق في تراتبية الأهداف. فبغية تسليط الضوء على رفع نسب التمدرس للجميع، تم إهمال جودة التعليم وملاءمة التدريب وبالتالي تمت المخاطرة بتعميق الفجوة - الكبيرة أصلاً - بين مخرجات الأنظمة التعليمية واحتياجات الاقتصاد والمجتمع في معظم الدول العربية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يوجّه تعمق اليونسكو في أهداف التعليم للجميع كل الخطوات المستقبلية نحو ملاءمة التعليم مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه يؤدي إلى تحديد أوجه النقص في تقييم وإدارة خطط التعليم للجميع وبشكل عام في تطوير الأنظمة التربوية. وفي الواقع، يندرج العديد من الخطوات المعتمدة من قبل المكتب الإقليمي في إطار تحليل دقيق لأوجه النقص هذه وللدعم الفعلي الذي تحظى به البرامج الهادفة إلى الحد من هذه النواقص.

وسيتواصل هذا التعمق مع الحرص على الاستفادة من الوقت الذي يفصلنا عن العام 2015 بغية تحسين تصويب الأهداف وفقاً للحاجات وذلك على خلفية وضع أدق جدول ممكن لتقييمات التعليم للجميع المنفذة منذ العام 2000. ويجب أن تولّد هذه الخطوات خارطة طريق لما بعد العام 2015 تسلط الضوء بصورة واضحة على نوعية التعليم وملاءمته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العمل جارٍ على توفير جودة التعليم من خلال بذل الجهود لتوليد مناهج دراسية جديدة وتحديث الأنظمة التعليمية وتحسين تدريب المعلمين. وهو يتقدّم بالفعل على الطريق الصحيح. وإنه لمن المناسب أيضاً، وبصورة خاصة، العمل على تحسين ملاءمة التدريبات الاقتصادية والاجتماعية وجعل النظم التربوية أكثر إنصافاً. وتستند هذه الحاجة إلى صعوبة إيجاد فرص عمل للشباب وخاصة ذوي الشهادات، كما أنّها تستجيب إلى مطلب اجتماعي قوي جداً. هذا وقد أبرزت حركات الربيع العربي جدول أعمال وتطلعات جديدة بالنسبة إلى المدارس، وليس فقط مدارس الدول التي تأثرت بالربيع العربي مباشرة، وقد تداخلت بكل تأكيد وبقوة مع أهداف التعليم للجميع.

التعليم ما قبل الابتدائي

نسبة المدرسين المدربين		نسبة القيد الإجمالية				القيد			البلد
		مؤشر التكافؤ بين الجنسين		ذكور و إناث		إناث %	ذكور و إناث		
2010	1999	2010	1999	2010	1999	2010	2010	1999	
...	...	0.94 **	0.77	22.5 **	15.0	47 **	3,904,211 **	2,407,449	الدول العربية
...	...	0.96	1.01	77.4	2.5	48	500,165	35,701	الجزائر
49	18	...	0.96	...	38.2	49	26,107	14,064	البحرين
100 <sup>-1</sup>	...	0.97 <sup>+1</sup>	1.50	4.3 <sup>+1</sup>	0.4	49 <sup>+1</sup>	1,857 <sup>+1</sup>	171	جيبوتي
...	86 <sup>**, +2</sup>	0.95 <sup>-1</sup>	0.95	23.7 <sup>-1</sup>	10.4	48 <sup>-1</sup>	813,934 <sup>-1</sup>	328,140	مصر
...	100 <sup>+1</sup>	1.00 <sup>-3</sup>	1.00	6.2 <sup>-3</sup>	4.9	49 <sup>-3</sup>	108,929 <sup>-3</sup>	68,169	العراق
100	...	0.94	0.91	32.4	29.2	47	99,168	74,380	الأردن
100 <sup>-1</sup>	100	1.02 <sup>-2</sup>	1.03	82.2 <sup>-2</sup>	85.2	49	73,632	57,365	الكويت
...	...	0.98	0.97 **	81.5	60.8 **	48	154,159	143,152 **	لبنان
...	...	...	0.98 **	...	4.8	...	...	10,429	ليبيا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	موريتانيا
100 <sup>+1</sup>	...	0.72 <sup>+1</sup>	0.53	63.3 <sup>+1</sup>	62.0	41 <sup>+1</sup>	740,196 <sup>+1</sup>	805,231	المغرب
100	...	0.98	0.96	39.5	35.5	48	90,918	77,173	فلسطين
100	...	0.99	...	45.0	...	49	45,768	...	عمان
...	...	0.96 <sup>-1</sup>	0.96	55.4 <sup>-1</sup>	25.3	47 <sup>-1</sup>	25,384 <sup>-1</sup>	7,961	قطر
...	...	...	...	11.0	...	...	190,462	...	المملكة العربية السعودية
71 <sup>-1</sup>	45 <sup>+2</sup>	1.04 <sup>-1</sup>	...	26.5 <sup>-1</sup>	18.6	50 <sup>-1</sup>	632,235 <sup>-1</sup>	365,723	السودان (قبل الانفصال)
...	87	0.97	0.90	9.7	8.5	47	149,110	108,319	سوريا
...	...	...	0.93	...	13.9	...	...	78,012	تونس
100	59	...	0.99	...	63.9	49	124,699	64,423	الإمارات العربية المتحدة
...	...	0.90	0.86	1.2	0.7	46	25,781	12,482	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

الرموز: تقديرات وطنية = \*

تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء = \*\*

بيانات لا تنطبق = .

بيانات غير متوفرة = ...

عدد السنوات عن السنة المرجع = +

نسبة البقاء في الدراسة حتى الصف الابتدائي الأخير				نسبة القيد الإجمالية				نسبة القيد الصافية المعدلة		المتحقين الجدد بالصف الأول ذكور وإناث		القيد			البلد
مؤشر التكافؤ بين الجنسين		ذكور وإناث		مؤشر التكافؤ بين الجنسين		ذكور وإناث		ذكور وإناث		المتحقين الجدد بالصف الأول ذكور وإناث		إناث %	ذكور و إناث		
2009	1999	2009	1999	2010	1999	2010	1999	2010	1999	2010	1999	2010	2010	1999	
...	...	...	...	0.93	0.87	98	89	88 **	79	7,760,116	6,243,051	47	41,741,080	35,024,024	الدول العربية
1.04	1.04	95	91	0.94	0.91	110	106	97	92	662,419	744,942	47	3,312,440	4,778,870	الجزائر
...	1.02	...	90	...	1.00	...	107	...	99	15,002 <sup>-1</sup>	13,130	49	90,993	76,302	البحرين
1.01 <sup>**,-1</sup>	...	64 <sup>**,-1</sup>	...	0.90 <sup>+1</sup>	0.71	59 <sup>+1</sup>	33	45 <sup>**,-</sup>	27 <sup>**</sup>	12,621 <sup>+1</sup>	5,837	47 <sup>+1</sup>	60,992 <sup>+1</sup>	38,194	جيبوتي
...	...	...	...	0.96 <sup>**</sup>	0.91 <sup>**</sup>	101	98 <sup>**</sup>	96 <sup>**</sup>	92 <sup>**</sup>	1,758,002	1,451,098 <sup>**</sup>	48 <sup>**</sup>	10,003,649	8,086,230 <sup>**</sup>	مصر
...	0.92 <sup>**</sup>	...	49 <sup>**</sup>	0.84 <sup>-3</sup>	0.83	105 <sup>-3</sup>	97	89 <sup>**,-</sup>	89	875,125 <sup>**,-</sup>	708,881 <sup>**</sup>	44 <sup>-3</sup>	4,864,350 <sup>-3</sup>	3,603,864	العراق
1.01 <sup>**,-3</sup>	1.00	93 <sup>**,-3</sup>	96	1.00	1.01	92	96	91	92 <sup>**</sup>	146,287	125,601	49	819,601	706,198	الأردن
1.00	1.02	96	94	1.03 <sup>-2</sup>	1.02	106 <sup>-2</sup>	106	98 <sup>-2</sup>	98	44,811	34,922	49	213,750	139,691	الكويت
1.03 <sup>-1</sup>	...	92 <sup>-1</sup>	...	0.97	0.96 <sup>**</sup>	105	112 <sup>**</sup>	93	94 <sup>**</sup>	71,503	74,762 <sup>**</sup>	48	461,719	413,753 <sup>**</sup>	لبنان
...	...	...	...	...	0.99	...	122	...	...	...	...	...	...	821,775	ليبيا
0.99	1.06 <sup>+2</sup>	71	40 <sup>+2</sup>	1.05	0.97	102	84	74 <sup>**</sup>	61 <sup>**</sup>	97,019	73,139 <sup>+2</sup>	50	531,383	346,222	موريتانيا
1.00	1.01	91	75	0.94 <sup>+1</sup>	0.82	114 <sup>+1</sup>	87	96 <sup>+1</sup>	71 <sup>**</sup>	636,474 <sup>+1</sup>	731,073	47 <sup>+1</sup>	4,001,313 <sup>+1</sup>	3,461,940	المغرب
1.00 <sup>-3</sup>	0.99	99 <sup>-3</sup>	99	0.98	1.00	91	100	89	94	102,953	95,245	48	402,866	368,321	فلسطين
...	1.00	...	92	0.97 <sup>-1</sup>	0.99	105 <sup>-1</sup>	89	98 <sup>-1</sup>	80	51,068 <sup>-1</sup>	51,698	48 <sup>-1</sup>	302,037 <sup>-1</sup>	315,557	عمان
1.07 <sup>-2</sup>	...	94 <sup>-2</sup>	...	1.00	1.05	103	104	96	95	16,461	11,113 <sup>**</sup>	49	88,723	60,989	قطر
0.93 <sup>*, -2</sup>	...	93 <sup>*, -2</sup>	...	0.99	...	106	...	90 <sup>-1</sup>	...	577,719	...	49	3,321,066	...	المملكة العربية السعودية
1.14 <sup>-2</sup>	1.11 <sup>**</sup>	91 <sup>-2</sup>	77 <sup>**</sup>	0.90 <sup>-1</sup>	0.85 <sup>**</sup>	73 <sup>-1</sup>	48 <sup>**</sup>	...	43 <sup>**</sup>	915,324 <sup>-1</sup>	446,801 <sup>+1</sup>	46 <sup>-1</sup>	4,744,468 <sup>-1</sup>	2,512,824 <sup>**</sup>	السودان (قبل الانفصال)
1.01	1.00	95	87	0.98	0.92	118	108	99 <sup>-1</sup>	97	604,195	465,885	48	2,429,450	2,738,083	سوريا
1.02 <sup>-1</sup>	1.03	95 <sup>-1</sup>	87	0.96 <sup>-1</sup>	0.93	109 <sup>-1</sup>	115	99 <sup>-1</sup>	95 <sup>**</sup>	163,172 <sup>-1</sup>	203,850	48 <sup>-1</sup>	1,025,044 <sup>-1</sup>	1,442,904	تونس
1.00 <sup>-3</sup>	0.99	97 <sup>-3</sup>	89	...	0.99	...	93	...	85	72,197	46,871	49	326,588	270,486	الإمارات العربية المتحدة
...	0.89 <sup>**,+2</sup>	...	69 <sup>**,+2</sup>	0.82	0.56	87	72	78	57	713,867	439,573	44	3,426,991	2,302,787	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

الرموز: تقديرات وطنية = \*

تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء = \*\*

بيانات غير متوفرة = ...

عدد السنوات عن السنة المرجع = +

التعليم الابتدائي (تابع)

نسبة المدرسين المدربين		متوسط عدد التلاميذ للمدرس		إجماليّة الأطفال خارج المدارس				النسبة المئوية للتلاميذ المعيّدين		نسبة القبول الإجمالية بالصف الابتدائي الأخير		البلد
				إناث %	ذكور وإناث	إناث %	ذكور وإناث					
2010	1999	2010	1999	2010		1999		2010	1999	2010	1999	
...	...	21	23	61 **	5,036,215 **	59	8,423,297	6.8	9.2	84	75	الدول العربية
...	94	23	28	65	81,638	61	340,287	7.5	11.9	96	85	الجزائر
...	...	...	18 **, +1	...	...	9	661	1.9 <sup>-1</sup>	3.8	...	96	البحرين
100 <sup>+1</sup>	...	35 <sup>+1</sup>	40	52 **, -1	56,443 **, -1	53 **	83,825 **	9.6 <sup>+1</sup>	16.6	36 **, -1	24	جيبوتي
...	100 **, +2	26	23 **	...	368,074 **	70 **	673,543 **	3.7	6.0 **	101	96 **	مصر
...	100 <sup>+1</sup>	17 <sup>-3</sup>	25	74 **, -3	501,445 **, -3	76	423,338	16.8 **, -3	10.0	65 **, -3	57 **	العراق
...	...	...	...	49	82,699	45 **	57,469 **	0.5	0.7	90	92	الأردن
100 <sup>-1</sup>	100	8	13	1 <sup>-2</sup>	3,535 <sup>-2</sup>	30	2,462	0.7	3.3	112 <sup>-3</sup>	104	الكويت
...	...	14	14 **	51	29,847	60 **	21,768 **	8.1	9.1 **	87	102 **	لبنان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	ليبيا
100	...	37	47	46 **	133,538 **	50 **	161,174 **	3.5	15.2 **, +1	75	46 <sup>+2</sup>	موريتانيا
100 <sup>+1</sup>	...	26 <sup>+1</sup>	28	56 <sup>+1</sup>	133,632 <sup>+1</sup>	58 **	1,157,256 **	10.7	12.4	85	55	المغرب
100	100	28	38	52	48,067	48	23,223	-	2.1	95	100	فلسطين
100 **, -1	100	...	25	87 <sup>-1</sup>	5,240 <sup>-1</sup>	45	70,056	1.4 <sup>-1</sup>	8.0	101 <sup>-1</sup>	80	عمان
43 **	...	12	13	43	3,311	2	2,664	0.5 <sup>-1</sup>	2.7 **	100 <sup>-1</sup>	93 **	قطر
91 <sup>*, -3</sup>	...	11	...	52 <sup>-1</sup>	318,434 <sup>-1</sup>	...	...	3.3 <sup>-2</sup>	...	93	...	المملكة العربية السعودية
60 **, -1	...	38 **, -1	24 **, +2	...	...	53 **	2,988,736 **	3.7 <sup>-1</sup>	11.3 **	58 <sup>-1</sup>	37 **	السودان (قبل الانفصال)
...	81	...	25	87 <sup>-1</sup>	18,848 <sup>-1</sup>	...	87,261	7.6	6.5	104	94	سوريا
...	...	17 <sup>-1</sup>	24	...	5,222 <sup>-1</sup>	68 **	63,941 **	6.8 <sup>-1</sup>	18.3	91 <sup>-1</sup>	89	تونس
100	...	17	16	...	...	47	44,666	2.0	3.5	...	89	الإمارات العربية المتحدة
...	...	31	22 **	66	857,302	66	1,386,381	6.5	10.6	63	54	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

الرموز: تقديرات وطنية = \*

تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء = \*\*

بيانات غير متوفرة = ...

عدد السنوات عن السنة المرجع = +



نسبة التلاميذ المعيّدين في التعليم العام		النسبة المئوية للمؤشرات من إجمالي المؤشرات في برامج التعليم المهني		النسبة المئوية للمؤشرات من إجمالي المؤشرات في برامج التعليم المهني من إجمالي المؤشرات		نسبة القيد الإجمالية				البلد
						مؤشر التكافؤ بين الجنسين		ذكور وإناث		
2010	1999	2010	1999	2010	1999	2010	1999	2010	1999	
10 **	12 **	40 **	43 **	8.1 **	14.3	0.94 **	0.88	69 **	59	الدول العربية
16 -1	23 **	35 -1	...	9.7 -1	...	1.02 -1	...	95 -1	...	الجزائر
4 -1	8 +1	13	35	8.0	15.2	...	1.10	...	96	البحرين
6 +1	10	41 +1	58	3.7 +1	14.2	0.80 +1	0.72	36 +1	14	جيبوتي
8 **	7 **, +2	43 **	...	18.5 **	...	0.96	0.91 **	72	80 **	مصر
21 **, -	28	12 -3	13	3.5 -3	6.0	0.75 -3	0.64	53 -3	35	العراق
1	1	38 -2	36	4.0 -2	7.2	1.06	1.04	87	85	الأردن
6	10	10 -1	21 **	1.7 -1	1.7 **	1.07 -2	1.03 **	101 -2	109 **	الكويت
10	8 **	42	40	14.8	9.8 **	1.12	1.09 **	81	77 **	لبنان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	ليبيا
11 -1	14 +2	...	32	...	2.6 **	0.85 **	0.75 **	24 **	18 **	موريتانيا
16 +1	19	...	44	5.6 -3	7.0	0.86 **, -3	0.78	56 -3	37	المغرب
2	3	35	23	1.3	0.5	1.08	1.02	86	78	فلسطين
...	10	.	.	.	.	0.99 -1	1.01	100 -1	71	عمان
3 -1	...	.	.	0.9	1.7	1.21	1.11	94	88	قطر
4 **, -	...	.	...	.	...	0.95	...	101	...	المملكة العربية السعودية
3 -2	...	24 -1	36	1.5 -1	2.7 **	0.88 -1	...	39 -1	26 **	السودان (قبل الانفصال)
7	11	40	52	3.9	10.1	1.01	0.92	72	44	سوريا
17 -1	22	35 **, -1	...	11.9 -1	...	1.06 **, -1	0.99	90 -1	74	تونس
3	7	.	.	0.5 **, -3	0.9	...	1.09	...	83	الإمارات العربية المتحدة
7	9	...	17	...	0.9	0.62 **	0.37	44 **	40	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

الرموز: تقديرات وطنية = \*

تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء = \*\*

بيانات لا تنطبق = .

بيانات غير متوفرة = ...

عدد السنوات عن السنة المرجع = +

الشباب ( 15 إلى 24 سنة )					الكبار ( 15 سنة و ما فوق )					السنة المرجعية 1995-2004	البلد أو الإقليم
نسبة القرانية			السكان الأميين		نسبة القرانية			السكان الأميين			
إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث %	ذكور وإناث	إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث %	ذكور وإناث		
78	89	83	66	8,615,381	57	78	68	65	51,826,536		الدول العربية
86	94	90	69	708,710	60	80	70	66	6,435,795	2002	الجزائر
97	97	97	43	3,276	84	89	87	49	62,453	2001	البحرين
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
67	79	73	60	3,339,988	44	67	56	63	17,422,246	1996	مصر
80	89	85	63	751,984	64	84	74	70	3,520,214	2000	العراق
99	99	99	60	9,707	85	95	90	74	312,019	2003	الأردن
90	94	92	60	20,180	74	81	78	46	250,443	1995	الكويت
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	لبنان
99 **	100 **	100 **	78 **	4,717 **	78 **	94 **	86 **	77 **	543,848 **	2004	ليبيا
55	68	61	57	206,419	43	60	51	59	736,558	2000	موريتانيا
60	81	70	68	1,864,150	40	66	52	65	9,920,761	2004	المغرب
97	98	97	60	14,215	74	87	81	60	291,580	2003	عمان
99	99	99	53	7,211	88	97	92	77	144,507	2004	فلسطين
98	95	96	23	4,229	89	89	89	31	61,735	2004	قطر
95	97	96	62	179,493	76	88	83	57	2,607,448	2004	المملكة العربية السعودية
72	86	78	...	...	52	72	61	...	...	2000	السودان (قبل الانفصال)
90	95	92	64	303,075	74	88	81	68	2,106,292	2004	سوريا
92	96	94	68	115,849	65	83	74	68	1,852,150	2004	تونس
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإمارات العربية المتحدة
60 **	93 **	77 **	84 **	1,015,102 **	35 **	74 **	55 **	72 **	4,820,365 **	2004	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

الرموز: تقديرات وطنية \* =

تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء \*\* =

بيانات غير متوفرة = ...

القرانية عند الكبار والشباب/2005-2010

الشباب ( 15 إلى 24 سنة )			الكبار ( 15 سنة و ما فوق )						السنة المرجعية 2005-2010	البلد أو الإقليم	
نسبة القرانية			السكان الأميين		نسبة القرانية			السكان الأميين			
ذكور	إناث	ذكور وإناث	إناث %	ذكور وإناث	إناث	ذكور	ذكور وإناث	إناث %			ذكور وإناث
92	86	89	65	6,498,902	66	83	75	66	50,285,976		الدول العربية
94	89	92	65	610,876	64	81	73	66	6,471,923	2006	الجزائر
100 **	100 **	100 **	44 **	48 **	90 **	93 **	92 **	42 **	81,502 **	2010	البحرين
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
91	84	88	62	2,003,772	64	80	72	65	15,630,732	2010	مصر
85 **	81 **	83 **	54 **	1,081,470 **	71 **	86 **	78 **	68 **	3,930,044 **	2010	العراق
99	99	99	48	16,484	89	96	93	71	286,602	2010	الأردن
99	99	99	41	5,722	92	95	94	50	117,502	2008	الكويت
98	99	99	36	9,588	86	93	90	70	318,663	2007	لبنان
100 **	100 **	100 **	72 **	1,380 **	83 **	96 **	89 **	80 **	477,151 **	2010	ليبيا
71 **	65 **	68 **	54 **	219,005 **	51 **	65 **	58 **	58 **	873,238 **	2010	موريتانيا
87	72	79	68	1,296,289	44	69	56	66	9,966,640	2009	المغرب
98	98	98	43	14,830	81	90	87	56	257,254	2008	عمان
99	99	99	47	6,502	92	98	95	76	117,811	2010	فلسطين
96	98	97	14	8,138	95	97	96	25	56,539	2010	قطر
99 **	97 **	98 **	73 **	107,746 **	81 **	90 **	87 **	59 **	2,571,267 **	2010	المملكة العربية السعودية
90	84	87	...	...	62	80	71	...	...	...	السودان (قبل الانفصال)
96 **	94 **	95 **	60 **	210,818 **	77 **	90 **	83 **	70 **	2,132,037 **	2010	سوريا
98	96	97	69	61,822	71	86	78	68	1,661,471	2008	تونس
94	97	95	24	34,210	91	89	90	24	326,586	2005	الإمارات العربية المتحدة
85 **	96 **	74 **	86 **	787,129 **	47 **	81 **	64 **	74 **	4,841,069 **	2010	اليمن

ملاحظة: المعدلات الإقليمية تشمل السودان (قبل الانفصال).

\* تقديرات وطنية =

الرموز:

\*\* تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء =

... بيانات غير متوفرة =